الكتاب السابع
في
التصريف

الكتاب السابع في التصريف

(ص) : أعني تغيير الكلم بالزّيادة والحذف ، والإعلال ، ويختص بالاسم المعرب ، والفعل المتصرّف .

(ش) : التصريف لغة : التقليب من حالة إلى حالة ، وهو مصدر صرّف أي جعله يتقلب في أنحاء كثيرة ، وجهات مختلفة ، ومنه : « انْظُر كَيْف نُصرِّف الآيات » [١] . « ولقد صَرَّفْنَا في هذا القرآن ليذكّرُوا » [٢] أي جعلناه على أنحاء ، وجهات متعدّدة ، أي ليس ضرباً واحداً .

أمّا في اصطلاح النحاة ، فقال في التسهيل : هو علم يتعلّق ببينة الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحّة وإعلال ، وشبه ذلك .

وقال أبو حيّان : علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة . والأحكام على قسمين : قسم يلحقها حالة التركيب ، وقسم يلحقها حالة الإفراد . فالأول قسمان : قسم إعرابي . وقسم غير إعْرابي ، وسمّي هذان القسمان : علم الإعراب تغليباً لأحد القسمين . والثاني أيضاً قسمان : قسم : تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو : ضرب ، وضَارب ، وتضارب ، واضْطراب وكالتصغير ، والتكسير ، وبناء الآلات ، وأسماء المصادر ، وغير ذلك، وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف ، وإن كان منه .

---

(١) سورة الأنعام ٤٦ وفي ط : « نصرف لهم » بزيادة «لهم» تحريف .

(٢) سورة الإسراء ٤١ .

وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني كالنقص ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، وغير ذلك .

ومتعلّق التّصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب، والفعل المتصرف ، فلا مدخل له في الحروف ، ولا في الأسماء المبنيّة ، ولا الأفعال الجامدة نحو : ليس ، وعسى .

الاشتِقـاق

(ص) : الاشتقاق أصغر ، وهو رَدّ لفظ إلى آخر لمناسبة في المعنى ، والحروف الأصليّة .

وأكبر ، ويجوز فيه ترك الترتيب ولم يثبته غير أبي عليّ ، وابن جنيّ . وأنكر قوم الأول أيضاً . وقال الزّجّاج : كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة منها ، وعزاه لسيبويه ولا بُدّ فيه من تغيير ولو تقديراً .

(ش) : الاشتقاق نوعان : أكبر وأصغر .

فالأكبر : هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد ، كما ذهب إليه ابن جنيّ في مادة : ق و ل : أن تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة نحو : القول ، والقلو ، والولق ، والوقل ، واللوق ، واللقو . وكما ذكر صاحب « المحرّر » في مادة « الكلمة » : أن خمسة منها موضوعـــة لمعنى الشدة والقوة ، وهي : الكلم ، والكمل ، واللكم ، والمكل ، والملك . والسادس مهمل وهو : اللمك . قال أبو حيان : ولم يقـــل بهذا الاشتقاق الأكبر أحـــدٌ من النحويين إلا أبو الفتح بن جني . وحكى عن أبي عليّ أنه كان يأنس به في بعض المواضع قال : والصحيح أن هذا الاشتقاق غير معوّل عليه ، لعدم اطّراده .

والاشتقاق الأصغر : هو إنشاء مركّب من مادّة يَدُلّ عليها وعلى معناه . وهذا الاشتقاق أيضاً فيه خلاف : ذهب الخليل وسيبويه ، وأبو عمرو ، وأبو الخطّاب ، وعيسى بن عمر ، والأصمعي ، وأبو زيد ، وأبو عبيدة ، والجرمي ، وقطرب ،

والمازنيّ ، والمبرّد ، والزّجاج ، والكسائيّ ، والفرّاء، والشّيباني ، وابن الأعرابي ، وثعلب : إلى أن الكلم [٢/٢١٣] بعضه مشتقّ ، وبعضه غير مشتقّ .

وذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة : أنّ الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجّاج .

وزعم بعضهم : أن سيبويه كان يرى ذلك .

وزعم قوم من أهل النظر : أن الكلم كله أصل ، وليس منه شيء اشتق من غيره ، وتفريع الناس إنما هو على القول الأول .

قال أبو حيّان : واعلم أنه يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة :

الأولى : زيادة حركة : كضَرب من ضَرْب .

الثاني : زيادة حرف كطالب من طلب .

الثالث : زيادة حركة وحرف كضَارِب من ضَرَب .

الرابع : نقص حركة كفَرَس من الفَرْسِ .

الخامس : نقص حرف كنبت من النبات ، وخرج من الخروج .

السادس : نقص حركة وحرف كنَزَا من النزوان .

السابع : نقص حركة ، وزيادة حرف كغضبي من الغضب .

الثامن : نقص حرف ، وزيادة حركة كحرم من الحرمان .

التاسع : زيادة حركة وحرف ، ونقصان حركة وحرف نحو : استنوق من الناقة ، فالعين في الناقة ساكنة. وفي استنوق متحركة ،والفاء في الناقة متحركة ، وفي استنوق ساكنة والتاء في الناقة موجودة ، وفي استنوق مفقودة ، والسين في الناقة مفقودة ، وفي استنوق موجودة [١] .

---

(١) هذا النصّ بعينه في كتاب «المزهر»١ : ٣٤٨ ، ٢٤٩ ، غير أنه في المزهر جعل التغييرات بين الأصل المشتقّ منه والفرع المشتق خمسة عشر .

الميزان الصّرفي

(ص) : مسألة : يوزن أول الأصول بالفاء ، وثانيها بالعين ، وثالثها باللاّم ، وتكرر للفائق .

وحكم الكوفية بزيادة غير الثّلاثة ، ثم اختلفوا في الوزن وصفته ، والزائد بلفظه إلا المكرّر فيما تقدّمه . وبدل تاء افتعل فبالتاء ، ويحذف من الزّنة ، ويقلب [1] كهو .

ويعرف الزّائد بالاشتقاق ، وشبهه ، وسقوطه من نظير ، وكونه لمعنى أو في موضع تلزم فيه زيادته ، أو تكثر ، واختصاصه ببناء لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة ، ولزوم عدم النظير بتقدير إصالته فيما هو منه أو نظيره .

(ش) : اصطلح النّحويون على أن يزنوا بلفظ الفعْل ، لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل ، وكانت الأفعال لها ظهور الزيادة والأصالة بأدنى نظر ، ثم حملوا الأسماء عليها في أن وزنوها بالفعل ، فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التصريف ثلاثة أحرف فجعلوا حروف الفعل مقابلة لأصول الكلمة ، والحرف الزائد منطوقاً به بلفظه ليمتاز الأصلي من الزائد ، فإن لم تغن [2] الأصول كررت اللام عند البصريّين ، فيقال : وزن جعفر : فَعْلَل [3] ، ووزن سفرجل : فعلّل ، لأن الكلمة تكون عندهم ثلاثية ، ورباعية وخماسية ، وهي مجرّدة من الزوائد .

---

(١) أ : « ويعل » مكان : « ويقلب » .

(٢) ط : « تعين » مكان : « تغنى » . تحريف .

(٣) ط : « فعلر » . تحريف والمناسب أن تكون : فَعْلل .

وأما الكوفيون : فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة ، وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته ، فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ الفعل وأما ما زاد نحو جعفر ، وسفرجل ، فاختلفوا فيه .

فمنهم من قال : لا نزن شيئاً من ذلك ، وإذا سئل عن وزنه قال : لا أدري . ومنهم من يزن ، واختلف هؤلاء :

فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث ، فيقول وزن جعفر : فعلر ، ووزن سفرجل : فعلجل .

ومنهم من يزن ذلك كوزننا فيقول [1] : فَعْلَل ، وفَعلّل مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة .

قال أبو حيّان : فإن قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل ، قلت : فائدته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار ، فإن قولك : وزن : استخراج : استفعال أخصر من أن تقول : الألف ، والسّين والتّاء ، والألف في استخراج زوائد .

وإذا حذف من الكلمة شيء فلك أن تزنه باعتبار أصله ، أو باعتبار ما صار إليه ، فوزن شيه ، وسِه [2] ، ويَدٌ باعتبار الأصل : فِعَله، وفِعَل [3] وفَعَلٌ ، وباعتبار الحذف علّة ، وفِلٌ وفع .

وإذا وقع في الكلمة قلب قلبٌ في الزّنة ، فيقال : وزن أشياء لفعاء [4] على رأي من يرى أن فيها قلباً .

---

(١) ط : « كوزن فيقون » . تحريف .
(٢) سه : أصلها : سية ، وهي القوس وجمعها : سيات .
(٣) ط : « وفعله » تحريف صوابه من أ ، ب .
(٤) « افعا » مكان : « لفعاء » . تحريف .

ويوزن المكرر للتضعيف بما تقدّمه ، لا بلفظه ، فيقال : وزن قَرْدَد ، فَعْلل ، لا فعلد ، لأن الدال لمّا لم ترد منفردة في الأصل لم يجعلوها منفردة في الوزن . ويحصل الفرق بينه وبين باب جعفر بالموزون لا بالوزن .

ويوزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء لا بالحرف المبدل ، فيقال في وزن اصطفى : افتعل ، لا افطعل .

وجملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء .

أحدها : الاشتقاق ، فإنه دل على أن ألف ضارب ، وهمز اضرب ، وراء ضرب زوائد .

الثاني : شبه الاشتقاق ، والفرق بينه وبين ما قبله أن الأول فيه سقوط من أصل ، وهذا فيه سقوط من فرع مثاله : ألف قذال [1] ، وواو عجوز ، وياء كثيب ، فإنّها تسقط في الجمع وهو : قُذُل ، وعُجُز ، وكُثُب ، والجمع فرع ، والإفراد أصل فدلّ على زيادتها فيه .

الثالث : سقوطه من نظير كإطْل ، وأيْطل [2] ، وهما بمعنى ، فالياء من أيطل زائدة [٢/٢١٤] ، لسقوطها في إطل .

الرابع : كونه لمعنى ، فإذا رأيت حرفاً في كلمة يفهم منه معنىً فاحكم بزيادته كحروف المضارعة ، وألف فاعل ، وتاء افتعل وياء التّصغير .

الخامس : كونه في موضع تلزم فيه زيادته كنون « عَفَنْقس » بالفاء وهو العَسِرُ الأخلاق لا يعرف له اشتقاق ، وحكم بزيادة نونه ، لأنها وقعت ثالثة ساكنة ، وبعدها حرفان ، وليست مدغمة فيما بعدها ، وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت

---

(١) ط : « قزال » بالزاي . تحريف .

(٢) الإطل : والأيطل : الخاصرة .

النون فيه زائدة على جهة اللزوم كَجَحَنْفل [١] ، وحَبَنْطَى .

السادس : كونه في موضع تكثر فيه زيادته كهمزة أفكل وهي الرّعدة ، لا يعرف له اشتقاق ، وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادة الهمزة أوّلاً قبل ثلاثة أحرف .

السابع : اختصاصه ببناء لا يقع موقعه . منها ما لا يصلح للزّيادة كنون حِنْطَأو [٢] بوزن فنِعْلُو فإنها زائدة ، إذ لم يجيء مكان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي .

الثّامن والتّاسع : لزوم عدم النّظير بتقدير أصالته فيما هو منه ، أو في نظير ما هو منه . مثال الأول : مَلُوط وهي مقرعة الحديد فالواو زائدة ، والميم أصلية ، ووزنه فَعُول ، لأنه لو عكس لكان وزنه مفعلا ، ومفعل مفقود ، وفَعول موجود نحو : عَتُود ، وعَسول [٣] ، وعَلُود .

ومثال الثّاني ، والمراد به أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن إلا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون إلا من الأبنية المزيد فيها ، ثم تسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يتعيّن فيها حركة ذلك الحرف ، فيحتمل بتغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف أصلاً ، وأن يكون زائداً ، فيحمل على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى ، وذلك (تَتْفُل) [٤] فإن فيه لغات : أحدها : بفتح التاء الأولى ، وضم الفاء ، فهذا وزنه تَفْعُل كَتَنْضُب ، فالتاء فيه زائدة ، لأنا لو قدّرناها أصليّة لزم من ذلك عدم النظير لأنه يكون وزنه حينئذ فَعْلُلا ، وفعلل بناء لم يجيء عليه شيء من الكلم . واللغة الأخرى تُتْفُل بضم التاء والفاء ، فهذا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه

---

(١) الجحنفل : الغليظ الشفة .

(٢) الحنطأو : العظيم البطن .

(٣) يقال : عسل الرمح يعسل فهو عسول : إذا اشتدّ اهتزازه .

(٤) التتفل : الثعلب أو جروه .

« فُعْلُلا » كبُرْثُن ، لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي هو [1] ذلك الحرف منه . ألا ترى أن التاء في تُتفُل المضموم أوله موجودة في تَفل المفتوح أوله فلزوم عدم النظير في تُتْفُل إذا قدّرناها أصلية دليل على الزّيادة في تتفل ، إذ هذه التاء هي تلك ، ولم تتغير إلا بالحركة .

(١) « هو » سقطت من ب ، ط .

حُـرُوف الزّيـادَة

(ص) : حروف الزيادة : « تسليم وهناء » ، فمتى صحبت أكثر من أصلين ألف أو ياء ، أو واو ، أو غير مصدّرة ، أو همزة مصدرة ، أو مؤخرة هي أو نون بعد ألف زائدة ، أو ميم مصدرة فزائدة ما لم يعارض دليل الأصالة كملازمة ميم معد اشتقاقاً ، والتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم بشبهه [١] .

(ش) : حروف الزيادة عشرة ، وقد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم : « سألتمونيها » . و « اليوم تنساه » ، و « أمان وتسهيل » ، و « تسليم وهناء » ، فيحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء ، أو واو غير مصدّرة نحو : كتاب ، وكثيب ، وعجوز بخلاف ما صحب أصلين فقط كدار ، وفيل ، وغول ، فليس بزائد ، لأن أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف .

وقولي غير مصدّرة قيد في الواو فقط ، لأن الألف لا تتصدّر لسكونها والياء تتصدّر ، وهي زائدة ، ومثال تصدّر الواو : « وَرَنْتَل » [٢] ، فهي أصل لا زائدة .

وكذا يحكم بزيادة الهمزة ، إذا صبحت أكثر من أصلين ، وكانت مصدرة نحو : أحمر ، وأصفر ، أو مؤخرة نحو : حمراء ، وصفراء ، فإن صحبت أصلين فقط كانت أصلاً نحو : أبناء ، و « أجأ » [٣] ، أو بدلاً من أصل نحو : ماء ، وكساء . ورداء .

---

(١) ط فقط : « لشبهه » باللام .

(٢) الوَرَنْتَل كسمندل : الداهية والأمر العظيم .

(٣) جبل لطيىء .

وكذا يحكم بزيادة النون إذا صحبت أكثر من أصلين وكانت [١] مؤخرة بعد ألف زائدة نحو : قطران ، وعثمان ، وسرحان .

وكذا يحكم بزيادة الميم إذا صحبت أكثر من أصلين ، وكانت مصدرة نحو : منسج ومرحب ، فإن كان بعدها أصلان فقط قضى عليها بالأصالة ، إذ لا أقل من ثلاثة أصول .

ومحل الحكم بالزيادة في جميع المذكورات ، أعني الألف والياء ، والواو ، والهمزة والنون ، والميم ما إذا لم يعارض الزيادة دليل الأصالة كملازمة ميم معد في الاشتقاق ، فإنهم حين اشتقوا من مَعَدّ فعلاً ، قالوا : تَمَعْدَد ، وكالتقدم على أربعة أصول في غير فعل ، أو اسم يشبهه نحو : يَسْتَعْوَر [٢] ، وورنتل ، واصطبل .

أما الفعل وشبهه ، فإن الزيادة تتقدّم فيهما على أربعة أصول نحو : تدحرج ، ومتدحرج .

* * *

(ص) : وزيدت النون في تفعل ، وانصرف ، واحرنجم ، والمثنى ، والجمع ونحو : غضنفر [٢/٢١٥] .

(ش) : النون تزاد باطّراد في أول المضارع ، وفي باب الانفعال ، والافعنلال ، وفروعهما كالانصراف ، والاحرنجام . وفي آخر التثنية والجمع كالزّيدان ، والزيدون ،

---

(١) من قوله : « وكانت مؤخرة » إلى قوله : منسج ومرحب سقط من أ .
وفي أ : مقبح وموجب .

(٢) اليستعور : موضع ، والباطل ، والكساء يجعل على عجز البعير .
وفي أ : « مثغور » . تحريف .

وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها نحو : غَضَنْفَر ، وجَحَنْفَل ، وعقنقل [١] بخلاف المدغمة كعجنّس [٢] ، وهجنّف [٣] فلا يحكم عليها بالزيادة فوزنهما فَعَلّل .

• • •

(ص) : والتاء في تفعّل ، وتَفَعْلَل ، وتَفَعُّل ، وتفاعل ، وافتعل ، ومسلمة والسّين معها في الاستفعال وفروعه ، والهاء وقفاً ، أنكرها المبرد واللام في الإشارة .

(ش) : تزاد التاء باطراد في أول المضارع ، وفي باب التفعلل كالتدحرج والتفعل كالتكسر ، والتفاعل كالتغافل ، والافتعال كالاكتساب وفروعها ، وفي صفات المؤنثة كمسلمة ، وتزاد مع السين في الاستفعال كالاستخراج ، وفروعه .

وتزاد الهاء في الوقف واللاّم في الإشارة على ما مر في بابهما [٤] . وأنكر المبرّد زيادة الهاء ، لأنها لم تأت في كلمة مبنيّة على الهاء ، وإنما تلحق لبيان الحركة .

قال أبو حيّان : والصحيح أنها من حروف الزيادة ، وإن كانت زيادتها قليلة من ذلك : أمّهَه [٥] ، وهبلّع [٦] ، وهجْرَع [٧] ، وهِرْكَوْلَة [٨] .

• • •

(ص) : وتقل زيادة ما ذكر خالياً من قيد ، ولا تقبل إلا بدليل كهمزة شمأل ،

---

(١) العقنقل : الوادي العظيم المتسع .

(٢) العجنّس كعملّس : الجمل الضخم .

(٣) الهجنّف : الطويل العريض .

(٤) ط : بابها .

(٥) الأمّهة كقُبّرة : الأم .

(٦) الهبلّع كعَملّس : الأكول العظيم .

(٧) الهجْرَع كدِرهم وجعفر : الأحمق والطويل الممشوق .

(٨) الهِرْكَوْلة كـ« بِرْذَوْنَة » : الحسنة الجسم .

وهاء أمهات ، وأهراق ، وسين قدموس واسطاع .

فإن لم يثبت زيادة الألف فبدل ، لا أصل إلا في حرف أو شبهه ، أو تضمنت كلمة متماثلين ، ومتباينين لم تثبت زيادة أحدهما ، فأحد المثلين زائد ما لم يماثل الفاء أو العين المفصولة بأصل ، فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة ، فالكل أصول . وثالثها : إن لم يفهم المعنى بسقوط الثّالث ، وفي الأولى بالزّيادة من المضاعف . ثالثها : الثّاني في نحو : اقعنسس والأول في نحو : علم ، والهمزة والنون آخراً بعد الألف بينها وبين الفاء مُشدَّداً ، أو حرفان : أحدهما لين يحتمل زيادتهما وزيادة أحد المثلين ، أو اللين إلا لمانع .

(ش) : تقل زيادة ما ذكر من الحروف إن خلا مما قيد به فيما سبق ولا تقبل زيادته إلا بدليل يحكى من الدلائل التسعة السابق ذكرها كسقوط همزة شمأل ، واحبنطأ في الشمول والحبط ، فإنه دليل زيادتها مع فقد شرطها ، وهو التصدر ، أو التأخر بعد ألف زائدة وسقوط هاء أمهات في أمات ، وهاء أهراق في أراق ، وسينِ قُدْمُوس وهو بمعنى قديم زيدت فيه السين للإلحاق بعصفور وسين اسطاع في أطاع .

فإن لم تثبت زيادة الألف ، فهي بدل لا أصل كالرحى ، والعصى إلاّ في حرف : كلاّ ، وبلى ، وإلى أو شبهه كالأولى ، وما الاسمية .

والضابط أن الألف لا تكون أصلاً إلا في حرف أو شبهه .

وإن تَضَمَّنَت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ، ولم تثبت زيادة أحد المتباينين[1] حكم على أحد المتماثلين بالزيادة نحو : جليب ، وقَرْود[2] ، فإن ثبتت زيادة أحد المتباينين لم يحكم على أحد المتماثلين بالزيادة بل هو أصل نحو : مَفر ، ومَقَرّ ، فإن

---

(١) ط : « أحد المتباينين » سقط من أ .

(٢) القرود كـ « مَهْدَد » : جبل وما ارتفع من الأرض .

الميم فيهما قد ثبتت زيادتها .

وكذا إذا ماثل أحد المثلين الفاء أو العين المفصولة بأصل ، فإنه لا يحكم حينئذ على أحد المتماثلين بالزيادة نحو : كوكب ، وقَوْقَل [١] ، فإنهما تَضَمّنا حرفين متماثلين ، وهما القافان والكافان ، وحرفين متباينين ، وهما : الواو والياء ، والواو ، واللام . ولا يحكم على أحد المتماثلين الذي هو القاف والكاف بالزيادة لمماثلة الفاء ، بل هما أصلان .

ونحو : حَدْرد [٢] ، فإنه تضمّن حرفين متباينين ، وهما الحاء والراء ، وحرفين متماثلين ، وهما الدّالان،ولا يحكم على أحد الدالين بالزيادة ، لأنه قد ماثل أحد المتماثلين العين التي هي الدّال ، وفصل بين المتماثلين بأصل وهو الرّاء التي هي لام الكلمة الأولى .

فإن فصل بينهما بزائد كان أحد المتماثلين زائداً كخَنْفَقِيق [٣] اجتمع فيه مثلان [٤] وهما : القافان ، ومتباينان ، وهما : الخاء والفاء . وقد ماثل أحد المثلين عين الكلمة ، وقد فصل بينهما بزائد ، فيحكم على أحد المثلين بأنه زائد ، ألا ترى أنه مأخوذ من الخفق ، وكذا لو لم يقع فصل البتة نحو : « مشمخر » ، فأحد المثلين زائد .

فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة غيرها نحو : سمسم ، وقمقم ، وفلفل ، وزلزل ، فالكل أصول . هذا مذهب البصريين ،لأنه إن جُعِل كل من المثلين زائداً أدى إلى بناء الكلمة ، على أقل من ثلاثة ، أو أحدهما أدّى إلى بناء مفقود ، إذ يصير وزنها على تقدير [٢/٢١٦] زيادة أول الكلمة : « عفعل » ، وعلى زيادة الثاني «فلعل» ، وعلى

(١) القوقل : ذكر الحجل والقطا .

(٢) الحدرد : القصير .

(٣) الخنفقيق كقندفير : السريعة جداً من النّوق والظّلمان .

(٤) ط : « مثالان » .

زيادة الثالث : « فعفل » ، وكلها مفقود .

وذهب الكوفيّون : إلى أن هذا الباب ونحوه : ثلاثي ، أصله : فعل ، فاستثقل التضعيف فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل : فاء الفعل .

وقيل : مَحلّ الخلاف فيما يفهم المعنى بسقوط ثالثه نحو : كبكب بخلاف غيره .

فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة أحدهما نحو : مرمريس [1] ، فإنه ثلاثيّ مأخوذ من المرس ، فلا تعمّ الحروف الأصالة .

واختلف في المثلين في نحو : اقعنسس ، وعلم أيهما الزائد ؟ .

فذهب الخليل : إلى أن الزائد هو الأول .

وذهب يونس : إلى أن الثاني هو الزائد .

وأمّا سيبويه فإنه حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك : وكِلا الوجهين صواب ، ومذهـــب .

وصحّح الفارسِيّ مذهب سيبويه ، وصحح ابن عصفور مذهب الخليل وقد بسطت أدلة ذلك في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » .

واختار ابن مالك في التسهيل أن الثاني أولى بالزيادة في باب« اقعنسس » ، والأول أولى في باب « علم » .

وما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدّد نحو : « قِشّاء » ، و « رمان » ، أو حرفان : أحدهما لين نحو : « زِيزاء » [2] و « قُوباء » [3] ،

---

(١) المرمريس : الدّاهية .

(٢) الزيزاء بالكسر : ما غلظ من الأرض ، والأكمة الصغيرة .

(٣) القُوباء : الذي يظهر في الجسد ، ويخرج عليه .

و « عِقْيان »[١] ، و « عنوان » ، و «علوان» فيحتمل أصالة [٢] الأخير من الهمزة أو النون .

وزيادة أحد المثلين في المشدّد ، أو اللين في قسميه والعكس ، أي زيادة الآخر ، وأصالة أحد المثلين أو اللّين ، فوزن قِنّاء على الأول : فِعّال ، ورُمّان فُعّال ، وعلى الثاني فِعْلاء ، وفُعْلان .

ما لم يكن مانع من أداءٍ إلى إهمال تلك المادّة ، أو قلة نظير ، فيتعيّن في «مُزّاء» زيادة الهمزة ، لأن مادة مُزّاء مهملة ، ومادة : « مزز » موضوعة بدليل قولهم : مــزّة .

وفي « لوذان » زيادة النون ، لأن مادة «لذن» مهملة ومادة : « لوذ » موضوعة لقولهم : « لُواذ »[٣] ، وفي سقّاء زيادة أحد المثلين لأن مادّة : س ق ق مهملة ، ومادة[٤] س ق ى موضوعة ، وفي قينان[٥] زيادة الياء ، لأن مادّة : ق . ى . ن مهملة ، ومادة ق . ن . ن موضوعة لقولهم : قنن وأقنان .

• • •

(١) العِقيان : الذّهب .

(٢) ب ، ط : « فمحتمل لإصالة » .

(٣) اللّواذ مثلثة اللام ، واللّباذ ، والملاوذة : الاستتار ، والاحتضان بالشيء .

(٤) ط : « ومادة من » بزيادة : « من » .

(٥) أ ، ط : « قنيان » بتقديم النون على الياء ، تحريف ، صوابه من ب ، والقاموس .

معاني الحرف الزائد

(ص) : مسألة : الزائد ، إما لمعنى ، أو مكان ، أو بيان حركة أو مدّ ، أو عوض أو تكثير أو إلحاق ، وهو بما جعل به ثلاثيّ ، أو رباعيّ موازناً لما فوقه ، مساوياً له في حكمه .

ولا تلحق الألف إلاّ آخرة مبدلة من ياء ، ولا الهمزة أوّلاً إلا مع مساعد ، ولا إلحاق ، أو بناء نظير من غير تدرّب وامتحان إلا بسماع على أصحّ الأقوال .

(ش) : الزائد يكون لأحد سبعة أشياء :

الأول لمعنى : وهو أقوى الزائد كحرف المضارعة .

الثاني : الإمكان كهمزة الوصل .

الثالث : لبيان الحركة كهاء السكت في الوقف .

الرابع للمد : ككتاب وعجوز ، وقضيب .

الخامس : للعوض كتاء التأنيث في زنادقة ، فإنها عوض من ياء زنديق ، ولذا لا يجتمعـــان .

السادس : لتكثير الكلمة كألف « قبعثرى » [1] ، ونون « كنهبل » [2] .

السابع للإلحاق: كواو كوثر ، وياء « ضيغم». وضابط الذي للإلحاق ما جعل به

(١) قبعثرى : الحمل العظيم .

(٢) الكنهبل : الشجر العظيم .

ثلاثيّ أو رباعيّ موازناً لما فوقه «كرَعْشَن» ، نونه زائدة للإلحاق ، لأنه من الارتعاش ، فألحق بجعفر .

و «فردوس» ، واوه زائدة للإلحاق «بجِرْدَحْل» [1] .

و «انقحل» همزته ونونه زائدتان للإلحاق لأنه من القَحَل ، فألحق «بجَرْدحل» .

والمراد بالموازنة الموافقة في الحركات ، والسكنات ، وعدد الحروف ، لأنه يوزن كوزنـــه .

وبالمساواة في حكمه : ثبوت الأحكام الثابتة للملحق به للملحَق [2] من صحة واعتلال ، وتجرّد من حروف الزيادة ، وتضمّن لها ، وزنة المصدر الشائع فلو قيل : ابن من الضرب مثل «جعفر» يقال : «ضَرْيَب» أو مثل : «بُرْثُن» يقال : «ضُرْيُبٌ» ، أو مثل «زِبرج» يقال : «ضِرْيِبٍ» .

ولو قيل : ابن من البيع مثل : «صِعْوَنّ» [3] يقال : «بِيْوَعٌ» ، فيصح ولا يدغم . ولو قيل : ابن من القول مثل : «طيال» يقال : «قيال» ، فيعل ، ولو بنى من سحك مثل : «احرنجم» قيل : «اسْحَنْكَكَ» ، فيضمن النون التي هي مزيدة في الملحق به ، وزيدت [4] الهمزة ، وإحدى الكافين للإلحاق .

ولو بنى من «دحرج» مثل : «قبعثرى» قيل : «دَحَرْحَجي» يتضمن الألف التي هي مزيدة الملحق ، وزيادة حرف خامس للإلحاق .

وقيل في مصدر «بيطر» الملحق «بيطرة» ، كما جاء مصدر «دحرج» على

---

(١) الجِرْدَحْل : بكسر الجيم : الوادي الضخم .

(٢) ط : «للمحلق به للمحلق» بتقديم الحاء على اللام . تحريف .

(٣) صِعْوَنّ كزِرْدَبّ : الظليم الدقيق العنق الصغير الرأس .

(٤) ط : «وزيدة» بتاء مربوطة . تحريف .

« دحرجة » .

ولا تلحق الألف إلاّ آخرة مبدلة من ياء « كعلقى » ، في لغة من نون ، فإنه ملحق « بجعفر » و « ذفرى » في لغة من نون ، فإنه ملحق بدِرهم ، و «حبنطى» ملحق « بسفرجل » .

ولا تلحق حشواً ولا آخراً مبدلة من واو .

ولا تلحق الهمزة أوّلاً إلا مع مساعد ، أي إن كان معها حرف آخر زائد للإلحاق أيضاً كنون «ألندد »[1] الملحق [٢١٧/٢] بسفرجل ، وواو « إدْرَون »[2] الملحق « بجردحل » .

فإن وقعت أوّلاً ، وليس معها حرف زائد لم تكن للإلحاق « كأفكل » .

وإن وقعت حشواً أو طرفاً فإنها تكون للإلحاق ولا يحتاج إلى مساعد من حرف زائد نحو : شأمل ملحق بجعفر وقد يكون معها حرف زائد نحو : عِلبَاء ملحق بقرطاس .

ولا إلحاق إلا بسماع من العرب إلا أن يكون على جهة التدّرب والامتحان ، كالأمثلة التي يتكلّم بها النحويون متضمّنة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن ، وإجادة فكره ونظره ، وهذا الحكم جارٍ في كل ما أردت أن تبنى من كلمة نظير كلمة أخرى ، وإن لم يكن إلحاق ، فإن ذلك لا يجوز إلا أن يكون على وجه التدرّب والامتحان . هذا أصح المذاهب في المسألتين ، لأنه إحداث لفظ لم تتكلّم به العرب .

والثّاني يجوز مطلقاً ، لأن العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية كثيراً سواء كانت على بناء كلامها أم لم تكن فكذلك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصنوعة هنا

---

(١) ألندد : الخصم الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق .
(٢) الإدْرون كفِرْعَوْن : المعْلَف .

في كلامهم ، وإن لم تكن منه قياساً على الأعجميّة . وعليه الفارسيّ قال : لو شاء شاعر أو متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسماً أو فعلاً ،أو صفة لجاز ذلك له ، وكان من كلام العرب ، وذلك قولك : حزحج أحسن من دخلل وضريب زيد ، ومررت برجل كريم وضريب .

قال ابن جنيّ : فقلت له : أترتجل اللغة ارتجالاً ؟ قال ليس هذا ارتجالاً ، لكنه مقيس على كلامهم ، ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكنان ، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب قد تكلمت به ، فرفْعُك إيّاه ، ونصبك صار منسوباً إلى كلامهم . انتهى .

ورُدَّ بأن اللفظ الأعجمي لا يصير بإدخال العرب له في كلامها عربيّاً ، بل تكون قد تكلمت به بلغة غيرها ، وإذا تكلمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعة كناقد تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللُّغات .

والمذهب الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيراً ، واطّرد فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا ، فإذا قيل : ابن من الضرب مثل جعفر ، قلنا : ضَرْيَب ، فهذا ملحق بكلام العرب ، لأن الرباعي قد ألحق به كثيراً من الثلاثي بالتضعيف نحو : مَهْدد ، وقَرْوَد ، وبغير التضعيف نحو : شَأمل ، ورَعشَن ، ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ ، والحُكم على الحكم عند صاحب هذا المذهب .

والذين قالوا بالقياس في مثل هذه الأشياء اختلفوا في المعتلّ والصحيح أنهما باب واحد ، فما سمع في أحدهما فليس عليه الآخر ، أو هما بابان متباينان ، يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر ، فذهب سيبويه وجماعة : إلى أنهما باب واحد . وذهب الجَرْميّ والمبرّد : إلى أنهما بابان ..

الحذف القياسيّ والشّاذ

(ص) : الحذف يطرد في ألف ما الاستفهامية المجرورة ، وفاء نحو : وعد في مضارعه ، وأمره ، ومصدره محركة عينه بحركتها . وهمز أفعل في مضارعه ووصفيّة ما لم تقلب هاءً أو عيناً ، وعين فيعلولة خلافاً للكوفيّة ، وواو فيْعل ، وفيعلة ، وفي قياس يائهما خلف وفاء « مُرْ » لا بعد واو أو فاء ، وخذ ، وكل ، وما خرج عن ذلك من حذف أو إبقاء فشاذّ ، ومنه خلافاً للشّلوبين حذف عين وقيل : لام أحسّ ، وظَل ، ومسّ مبنيّاً على السّكون مكسور أوّل الأخيرين ، ومفتوحاً . وقَلّ في أمر ومضارع ويا نحو : استحيى وفروعه ، وكثر في أبالي جزماً ، واللام واواً [1] ، ومنه اسم خلافاً للكوفية ، والياء والهاء قليل ، والهمزة والنّون ، وغير اللام أقل .

(ش) : الحذف قسمان : مقيس وشاذّ ، فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو : « عَمّ يتساءلون »[2] ، « فِيمَ أنت من ذكراها »[3] . « لِمَ تُؤْذُونَنِي »[4] « مجيء م جئت » . وشذ إبقاؤها في قوله :

١٨١١ — • على ما قام يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ[5] •

وقيل : إنّ ذلك لغة لبعض العرب ، وخرج عليها بعضهم قوله تعالى : « يا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمون بما[6] غَفَر لي رَبِّي » أي بأي شيء ؟

---

(١) في ط : « واللام واو » تحريف ، وانظر الشرح .

(٢) سورة النبأ ١ . (٣) سورة النازعات ٤٣ .

(٤) سورة الصّف ٥ .

(٥) لحسّان بن ثابت ديوانه ٨٨ وتمامه :

• كخنزير تمرّغ في رماد •

(٦) سورة يسّ : ٢٦ ، ٢٧ .

قال الخضراويّ : وهذا قول مرغوب عنه .

وخرج بالاستفهامية الموصولة ، والشرطية فلا يحذف ألفها ، وإن دخل عليها الجـــار .

وذكر أبو زيد والمبرّد : أن حذف ألف « ما » الموصولة ثبت لغة كثير من العرب ، يقولون : « سل عم شئت » ، لكثرة استعمالهم إيّاه .

وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة ، فلا يحذف الألف منها إلا في الضرورة كقولـــه :

١٨١٢ – • ألامَ تقول الناعيات[1] ألامَهْ •

ولو ركبت « ما » الاستفهامية مع «ذا» لم تحذف أيضاً نحو : « على ماذا يلزمني » .

ووجه الحذف [٢١٨/٢] من الاستفهاميّة التخفيف ، وخُصّ بها ، لأنها مستبدّة بنفسها بخلاف الشّرطية ، لأنها متعلّقة بما بعدها وبخلاف الموصولة لافتقارهـــا إلى الصلـــة .

ومن المطّرد حذف الواو من مضارع ثلاثيّ فاؤه واو استثقالاً لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيَعِد ، أو مقدّرة كيقع ، ويَسَع .

= قال العكبري في هذا الموضع ٢ : ٢٠٢ : « في (ما) ثلاثة أوجه : أحدها مصدرية أي يغفرانه ، والثاني بمعنى : الذي أي بالذّنب الذي غفره ، والثالث : استفهام على التعظيم ذكره بعض الناس وهو بعيد لأن (ما) في الاستفهام إذا دخل عليها حرف الجرّ حذفت ألفها .

(١) قائله مجهول . وتمامه :

• ألا فاندبوا أهل النّدى والكرامـــة •

من شواهد العيني ٤ : ٥٥٣ ، والأشموني ٤ : ٢١٦ .

وحُمِل على ذي الياء أخواته : كأَعِد ، وتَعِدُ ، ويَعِد ، والأمر كعِدْ ، والمصدر الكائن على « فعل » محرّك العين بحركة الفاء معوّضاً عنها تاء تأنيث كعِدَة ، وسواء كان الماضي على فَعَل كوعد ، أو فعل كوَمِق .

ولا يجوز الحذف من مضارع رباعيّ : كأوعد ، يُوعِد ، ويَوْعِيد ، مثال : يَقطِين من الوعد .

ولا من الاسم[1] كمُوعِد لما فيه لو حذف من توالي الحذف ، إذ قد حذف منه الهمزة ، ولأنّ ضمة الياء قوّتْ الواو ، ولأن الفعل أثقل منه .

ولا إذا وقعت بين ياء مفتوحة ، وضمة أو فتحة نحو : وضُوءُ يَوْضُوء[2] ، وشذ وجَد يَجُد[3] بالضم ويُذَر ، ويُدَع[4] .

ولا مما فاؤه ياء كيَسَر الرجل يَسِر[5] ، ويعرت الشاة تيعر .

وشذ يَئِس يَئِس[6] . ومن المطّرد : حذف همزة أفعل من مضارعه ، واسمَيْ فاعله ومفعوله نحو : أُكْرِمُ استثقالاً لاجتماع همزتين إذ كان الأصل : أأَكْرِم ، وحمل عليه : نُكرم ، وتُكرم ، ويُكرِم ، ومُكرِم ومُكرَم طرْداً للباب .

---

(١) لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

(٢) وكذلك إذا كانت الياء مفتوحة ، وما بعد الواو مفتوح مثل : وجل يَوْجَل .

(٣) أي بضمّ الجيم . أما على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ .

(٤) ببنائهما للمفعول . وشذوذهما من وجهين : ضمّ يائهما ، وفتح عينهما ، فقد انتفى فيهما الشرط الأول والثاني ، والقياس : يُودع ، ويُوذر .
أنظر الصبان ٤ : ٣٥١ .

(٥) وروي شاذاً : يِسَر يَسِر كوعَد يَعِد . انظر الأشموني ٤ : ٣٤٣ .

(٦) في ط : « يئس ويبس » الثانية بالباء والواو تحريف ، والصواب : يئس يَئِس بحذف الياء الثانية وهي فاء الكلمة ، لأن الأصل : يَيْأَسُ ييأين .

وشذ إثباتها في قولهم : أرض مُؤرِنبة بكسر النون ، أي كثيرة الأرانب ، وكساء مؤرنِب إذا خلط صوفه بوبر الأرانب وقوله :

١٨١٣ – • فإنهُ أهْلُ لأنْ يُؤكرَمَا [١] •

فلو قلبت همزة أفعل هاء أو عيناً لم تحذف للأمن من التقاء الهمزتين نحو : هراق الماء يُهريقُ ، فهو مُهريقٌ ، ومُهْراق ، وعَنْهل الإبل يُعَنْهِلُها فهو مُعَنْهِلٌ ، والإبل مُعَنْهَلَة [٢] ، أي : مهملة .

ومن المطرد حذف عين فَيْعَلُولة سواء كانت واواً نحو : كَيْنُونة أو ياء نحو طيْرُورة . الأصل : كيْونونة ، وطيرورة . اجتمع في الأول ياء، وواو ،سبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء فيها . وفي الثاني أدغمت الياء المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة فصار : كيّنونة ، وطيّرورة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار : كَيْنُونة وطَيْرورة . وصار الوزن فيعلولة [٣] .

هذا مذهب سيبويه في هذه المصادر : أن وزنها فيعلولة .

وذهب الكوفيون : إلى أنه لا حذف وأن الأصل : فُعلولة بضمّ الفاء ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء ، وحمل عليها ذوات الواو .

ومن المطّرد : حذف عين فَيعل ، وفَيْعلة : قال أبو حيّان : أما ذوات الواو ، فلا نعلم خلافاً في قياسه [٤] كسيّد وسَيّده ، يقال فيه : سَيْدِ وسَيْدةَ . وأمّا ذوات

---

(١) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٣٩ : « ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته .
ونسبه المرحوم الشيخ محيي الدين في هامش الإنصاف ١ : ١١ إلى أبي حيان الفقعسيّ . وانظر أوضح المسالك رقم ٥٨٠ ، والموجز في النحو ١٣٣ ، والخصائص ١ : ١٤٤ .

(٢) في النسخ الثلاث : وفي صيغ مادة : « عنهل » نسخت هذه الصيغ بياء بدل النون أي عيهل يعيهل الخ . كلها تحريف . صوابها من الأشموني ٤ : ٣٤٤ ، والقاموس .

(٣) أ : « فيعولة » . تحريف . (٤) ط : « اقتياسه » .

الياء كليّن وليّنة ففيها خلاف :

زعم أبو عليّ وتبعه ابن مالك أن تخفيفها يحفظ ولا ينقاس ، قال : وهو مرجوح، والأصح أنه مقيس لا محفوظ ، قال : وفي محفوظي : أن الأصمعيّ حكى أن العرب تخفف مثل هذا كله ، ولم تفصل بين ذوات الواو ، وذوات الياء بل سرد مثلاً من هذا ومن هذا ، قال : إلا « حبّذا » فلم أسمع أحداً من العرب يخفّفه . اهـ . وقد عقدت لذلك ترجمة في كتابي « المزهر » .

ومن المطّرد : حذف فاءات : خذ ، وكل ، ومر ، والأصل: أأخُذْ، أأكُل ، أأمر ، فالهمزة الثانية هي فاء الفعل ، والأولى همزة الوصل ، فَحُذِفت فاء الكلمة ، فانحذفت همزة الوصل ، لأنّ ما بعد الفاء المحذوفة محرّك ، فلا حاجة إلى إقرارها . قال أبو حيّان : ولم يجعل سيبويه لهذا الحذف علّة سوى السّماع المحض . وقد حكى أبو عليّ وابن جنيّ : أُوْخذ ، وأُوْكل على الأصل إلا أنها في غاية الشذوذ استعمالاً .

فإن تقدّم : « مر » ، وَاوٌ ، أو فاءٌ ، فالإثبات أجود نحو : « وأمر » ، « فأمر » ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها إلا في ضرورة كقوله :

١٨١٤ — • ت لي آل زيد وانْدُهم لي جَماعَةً [1] •

---

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٢٣٩ : لم أعثر على قائله ولا تتمته .
ولقد عثرت على تتمته وهي :
• وسَلْ آل زيد أي شيء يضيرها •
انظر ابن الشّجريّ ٢ : ١٧ وعلى رواية ابن الشّجري لا يجيز هذا البيت شاهداً على ما يريد أن يقرره السيوطيّ . فقد رواه ابن الشّجري .
• له آل زيد فاندهم لي جماعة •
وتتفق رواية اللسان : « أتى » مع رواية السيوطي ومعنى : « واندهم » : الت فاديهم .

يريد : ائت لي آل زيد .

وما خرج عن ما تقدّم فشاذ ، وقد تَقَدّم بعضه .

ومنه : حذف أحد المثلين من أحسّ ، وظلّ ، ومسّ ، إذا اتصل بتاء الضمير أو نونه نحو : أحسست ، وأحَسْنَ ، وظَلْتُ وظَلْنَ ، ومستُ ، ومَسْنَ .

قال سيبويه : هذا باب ما شذّ من المضاعف ، وذلك قولهم : أحستُ ، يريدون : أحسست ، وأحَسْنَ يريدون : أحْسَسْنَ ، ومثل ذلك : « ظلت » ، و « مست » حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا : خِفْتُ ، وليس هذا الحذف [1] إلا شاذّاً والأصل في هذا عربيٌّ كثير ، وذلك قولك : أحسست ، وظللت ومسست ، ولا نعلم شيئاً من المضاعف شَذّ إلا هذه الأحرف . أ هـ . وقال أبو حيّان : وقد نَصّ سيبويه في عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف ،

وقد اختلف أصحابنا في هذا .

فذهب أبو علي الشَّلَوبين إلى أنّ ذلك مطّرد في مثال هذه الأفعال: كأحب، وانْهمّ [2] وانحطّ .

وذهب ابن عصفور وابن الضائع : إلى أن ذلك لا يطّرد .

ثم المحذوف من هذه الأفعال [٢١٩/٢] الثلاثة : العين ، وبه جزم ابن مالك وغيره .

ويجوز في الأخيرين، أعني ، ظل ، ومس، كسر أوّلهما بـ «إلقاء» حركة العين عليه، وإبقاء فتحه .

وقلّ وقوع هذا الحذف في الأمر ، والمضارع ، ومنه : « وقَرْن في بيُوتِكن » [3]

---

(١) ط : « النحو » مكان : « الحذف » . تحريف .

(٢) في القاموس : انهمّ ، وأهمّ ، والهميم : المطر الضعيف واللبن حقن في السّقاء .

(٣) سورة الأحزاب ٣٣ .

والأصل : اقررن . وسمع الفرّاء ينحطن في ينحططن .

وبعض العرب يحذف إحدى يائي « يستحيي » [1] .

إمّا اللام أو العين ،وهي لغة تميم،وبها قرأ ابن مُحَيْصِن ورُوِيت عن ابن كثير ، ويستحيي لغة الحجازيين ، وسائر العرب .

وفروعه سائر الصيغ من الماضي ، والأمر ، والمثنى ، والجمع ، والمؤنث والوصف .

فيقول التميميّون: اسْتَحى : استح ،يستحيان – يستحيون – يستحِين – مُسْتَحٍ – مُستَحىً منه .

ويقول غيرهم : اسْتَحْيا – اسْتَحِي – يستحيّان يستحيّوُن – يَسْتَحْيين ، مستحيٍّ ، مُستحَيٌّ منه .

وكثر الحذف في أبالي إذا جزم ، فقالوا : لم أبلْ ، والأصل : لم أبال لكثرة استعمالهم إيّاه توهّموا أن اللاّم هي الأخيرة ، فسكنوها للجازم ، فحذفت الألف لالتقاء السّاكنين .

وكثر حذف اللاّم في الأسماء إذا كانت واواً « كأب » و « أخ » ، و « حم » و « هن » ، و « ذي » على مذهب الخليل ، وابن واسمٌ على مذهب البصريّين ، والأصل عندهم : سموٌ ، لأنه من السّمو حذفت لامه ، وعوض عنها همز الوصل .

والكوفيّون يقولون : أصله وَسْمٌ من السّمة، حذفت فاؤه ، وردّ بأن جمعه أسماء ، وتصغيره : سُمَيّ ، ولو كان كما قالوا لكان أوساماً وَوُسَيْماً ، لأن التصغير والتكسير يَرُدّان الأشياء إلى أصولها .

وقلّ حذف اللام إذا كانت ياء كلام « يد » ، و « دم » ، أو هاء كلام «شفة» ،

(١) سورة البقرة ٢٦ .

وعضة ، وفم ، وشاة .

وأقَلُّ منه حذفها إذا كانت همزة كقولهم : قوم بُراء ، والأصل : بُرآء على وزن ظُرَفاء . أو نوناً : كدد ، وفُل ، والأصل : دَدَن ، وفُلان .

وأقل من ذلك حذفها إذا كانت حاء : كحِر أصله : حِرْحٌ . قال أبو حيان : ولا أحفظ من حذف الحاء غيره .

وأقَلُّ من ذلك حذف غير اللام إما الفاء : كناس ، والأصل : أناس ، أو العين كسه ، والأصل : سَتَهٌ [1] .

• • •

(١) السّته ويحرّك : الاست، جمعه : أستاة، والسّهُ ويضم مخففة : العجز .

الإبـدَال

(ص) : الإبدال أحرفه : « طويت دائماً » ، فتبدل الهمزة من كُلّ ياء ، أو واو طَرَفاً ، ولو تقديراً بعد ألف زائدة ، أو بدلاً من عين فاعل معلّها ، ومن أوّل واوين صدرتا ، وليست الثانية مدة فوعل ، أو مبدلة من همزة ، ومن واو خفيفة ضمت لازماً ، ومن تالي ألف شبه مَفَاعِل مدّاً مزيداً ، أو ثاني ليّنين اكتنفاها .

ويفتح هذا الهمز مجعولاً واواً إن كانتها [1] اللام ، وسلّمت في المفرد بعد ألف وياء إن كانت غيرها أو همزة .

(ش) : الإبدال قسمان : شائع وغيره .

فغير الشائع وقع في كل حرف إلا الألف . وألّف فيه أئمة اللغة كتباً منهم : يعقوب بن السكيت وأبو الطيّب عبد الواحد بن عليّ اللغوي . وفي كتابي « المزهر » نوع منه حافل .

والشائع الضّروري في التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك : طويت دائماً .

[إبدال الواو والياء همزة]

فتبدل الهمزة من كل ياء ، أو واو مُتَطَرِّفة ، بعد ألف زائدة نحو : رداء ، وكساء . الأصل : رداي ، من الردية ، وكساو من الكسوة ، وسواء كان تطرّفها ظاهراً

(١) ط : « إن كانت هاء اللام » . تحريف ، صوابه من أ ، ب والشرح حيث يقول : «وتفتح هذه الهمزة مجعولة واواً في ما لامه واو » .

أم تقديراً ، وهي المتّصلة بهاء التأنيث العارضة كصلاءَة وعَظـاءة [١] بخلاف اللاّزمة، وهي التي بُنِيَت الكلمة عليها فإنها لا تُبْدَل منها همزة ، كهداية ، وحماية، وإداوة ، وهراوة ولا إبدال بعد ألف أصلية نحو : آية [٢] .

وتبدل الهمزة أيضاً من كل ياء أو واو وقعت عيناً لما يوازن فاعِل وفاعلة من اسم معتز [٣] إلى فعل معتلّ العين نحو : بائع وقائم ، أصلهما : بايِعٌ ، وقاوِمٌ ، وفعلهما : باع ، وقام معلّ .

بخلاف ما لم يعل فعله كصَيِد ، وعَوِر ، فهو صايد ، وعاور ، فلا إبدال فيه .

وبخلاف ما لم يوازن فاعلاً ، وإن أعل فعله كنيل ومطيل من: أطال ، وأنال .

وتبدل الهمزة أيضاً من أول واوين صدرتا ، وليست الثانية مدة فَوْعل ، ولا مبدلة من همزة : كأواصل جمع واصلة . أصله : وواصل،استثقل اجتماع الواوين، فأبدل من أولاهما همزة إذ لم يمكن إبدالها ياء للاستثقال كالواو ، ولا ألفاً لسكونها ، فعدلوا إلى الهمزة ، إذ هي أقرب إلى الألف ، لكونهما من مخرج واحد مع أن الهمزة تقلب في التسهيل واواً وياء ، فقد شاركت حروف اللين .

بخلاف ما إذا كان ثاني الواوين مدة فوعل : كَوَوْرِيَ ووَوْفَى من وارى، ووافى ، فلا إبدال فيه .

---

(١) في النسخ الثلاث : « صلاة وعطاة » . تحريف ، صوابه من الممتع في التصريف ١ : ٣٢٧ . والصلاءة : مدقّ الطيب ، والعظاءة : دويبّة .

(٢) « نحو آية » سقطت من أ .

(٣) في ط : « مغير » تحريف ، وقد سقطت الكلمة من أ ، والتصويب من ب ومعتز بالتاء والزّاي : منتسب .

وكذا إذا كان مبدلاً من همزة كالوُولى [١] تأنيث الأوأل [٢] أصله : وؤلى [٣] ، فأبدلوا من الهمزة واواً لضمة ما قبلها ، فلا تبدل الواو الأولى همزة ، لأن الثانية بدل منها ، فكأنها موجودة ، وصار مستثقلاً كما لو قيل الأألى بهمزتين .

وتبدل الهمزة أيضاً من كل واو مضمومة لازمة غير مشدّدة كوجوه ووقُتت ، [٢/٢٢٠] ، فيقال : أُجُوه ، وأُقّتت ، لأن الواو إذا كانت مضمومة فكأنه اجتمع واوان ، فاستثقل .

واحترز بلزوم الضّمّة من نحو : اخشوُا الله . و « لَتُبْلَوُنّ » [٤] ، فلا إبدال لعروضهـــا .

وبغير المشدّدة من [٥] نحو : تعوُّذ ، وتعوُّد ، فلا إبدال أيضاً .

ولو أمكن تخفيف الواو بالإسكان نحو : سُوُر ، وسُوْر [٦] ، فلا إبدال أيضاً، أو رده أبو حيان على عبارة التسهيل ، وهو عندي داخل تحت قوله : ضمة لازمة .

وتبدل الهمزة أيضاً من تالي ألف شبه مفاعِل ، إذا كان مدّاً مزيداً كالقلائد ، والصحائف ، والعجائز ، بخلاف ما إذا كان أصلياً كمعايش ، ومفاوز ، فإن المد فيهما عين الكلمة ..

وتبدل الهمزة أيضاً من ثاني حرفَيْ لين اكتنفا مدة مفاعل كأوائل جمع أوّل ،

---

(١) الوولى مخفّف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة كما في الأشموني ٤ : ٢٩٤ .

(٢) أفعل تفضيل من وأل : إذا لجأ .

(٣) في النسخ الثلاث : أصله : وولى . تحريف ، صوابه من الأشمونيّ ٤ : ٢٩٤ .

(٤) سورة آل عمران ١٨٦ .

(٥) في النسخ الثلاث : « منها » ، تحريف .

(٦) سور وسؤور جمع سوار . انظر هذا البحث في « الممتع في التصريف » ٢ : ٤٦١ ، ٤٦٢ .

وينائف جمع نيّف ، وسيائد جمع سيّد .

وتفتح هذه الهمزة في هذه الصورة ، والتي قبلها مجهولة واواً في ما لامه واوٌ سلمت في المفرد بعد ألف كهراوة ، وهراوى ، وأدواة ، وأداوى،والأصل : هراءى وأداءى ثم صار « هراءا » أو « أداءا »[1] . ثم أبدل من الهمزة واو كراهة اجتماع ألفين بينهما همزة مفتوحة ، والهمزة كأنها ألف ، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات .

ومجهولة ياء إن كانت اللاّم غير ما ذكر بأن تكون ياء نحو : هدية ، وهدايا[2] ، أو واواً اعتلّت في المفرد ولم تسلم كمطيّة ومطايا[3] ، أو كانت همزة كخطيئة وخطايا[4] .

[إبدال الهمزة مدة تجانس الحركة]

(ص) : وتبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة متصلة مدّة تجانس ، والمتحركة ياء إن كسرت أو تلته ، ولم تضم .

---

(١) هراوى وأدوى أصلهما : هرايؤ ، وأدايؤ بقلب ألف هراوه همزة ثم هرائي وأدائي يقلب الواو ياء لتطرّفها بعد الكسرة . ثم خففتا بالفتح فصار : هراءيٌ ، أداءيٌ ثم قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا ، أداءا فكرهوا ألفين بينهما همزة فأبدلوا الهمزة واواً فصار هراوي — أداوي .
انظر هذا التصريف في الأشموني ٤ : ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٢) أصلها : هدايي بياءين ، الأولى : ياء فعيلة ، والثانية لام هدية ثم أبدلت الأولى همزة فصار : هدائي ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار هدايا .

(٣) أصلها : مطايو . أبدلت الواو ياء لتطرّفها بعد كسرة ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في : صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفاً ، ثم الهمزة ياء ، فصار : مطايا .

(٤) أصله : خطائيٌ بياء مكسورة هي ياء خطيئة ، وهمزة بعدها هي لام الكلمة ، ثم أبدلت الياء همزة فصار : خطائي بهمزتين ، ثم أبدلت الثانية ياء لتطرّفها بعد همزة ، ثم فتحت الهمزة الأولى تخفيفاً ثم قلبت الياء ألفاً لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها فصار : خطاءا ، فأبدلت الهمزة ياء ، فصار : خطايا .

أو كانت لاماً مطلقاً وواواً في غير ذلك ، وفي نحو أَوْم [١] وجهان :

وأبدل المازني الياء منها فاء لأفعل . والأخفش مضمومة بعد كسر ، والواو من عكسهـــا .

وتبدل تلو السّاكنة ياء إن كانت موضع اللام ، وإلاّ تصحّ .

ولو توالى همزات أبدلت الثانية ، والرابعة ، وحقق [٢] الباقي .

(ش) : تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدةً تجانس الحركة ، فتبدل الفاء في آدم ، وياء في إيمان ، وواواً في أُومن ، وأصلها : أأدم وإئْمان ، وأُؤْمِن .

فإن تَحَرَّكت الهمزتان المتصلتان، والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياء إن كسرت مطلقاً سواء تلت فتحاً نحو : أيِمّة ، والأصل : أئِمّة [٣] ، أو كسراً نحو : أينُّ مضارع أَنَّ ، والأصل : أإنُّ ، أو ضَمّاً نحو : أُيِمّ مثـــال : أُئْمِد [٤] من الأمّ والأصل : أُأْمِمِ : نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة إليها، لأجل الإدغام فانكسرت ، فأبدلت ياء ، أو تلت كسراً ولم تضم نحو : إيِمّ مثل : إصْبِع من الأمّ ، الأصل إأمِم ، نقلَتَ حركة الميم إلى الهمزة الساكنة . لأجل الإدغام كما تقدم .

أو كانت لاماً مطلقاً سواء كانت في اسم أو فعل تلت فتحاً أو ضماً أو كسراً ، مثاله بعد الفتح : قَرْأى [٥] وقِرْأى إذا بنيت من القراءة اسماً مثل : جَعْفر ، ودِرْهم ،

---

(١) أ ، ب : « أدم » . تحريف .

(٢) أ ، ب : « خفف » بالفاء . تحريف ، وفي ط : حققق بزيادة «قاف» . تحريف .

(٣) أصلها : أأمِم مثل : أصبع بفتح الهمزة ، ثم نقلت حركة الميم إلى الساكن قبلها فصارت أمّ ، وأدغمت الميم في الميم ، ثم قلبت الهمزة المكسورة ياء ، فصارت أيّم .

(٤) ط فقط مثال : « أيمة » مكان : « أئمد » . تحريف .

(٥) قرأى على وزن سكْمى .

وقَرْأى إذا بنيت فعلاً مثل : دَحْرج ، الأصل : قَرْأأ ، وقِرْأأ ، وقرْأأ [١] .

ومثاله بعد الضم قُرأيٌ مثل : بُرْثُنٌ من القراءة ، الأصل : قرؤؤ [٢] ، فأبدل من الهمزة ياء فصار في آخر الاسم واو ساكنة قبلها ضمة ، فقلبت الضمة كسرة ، والواو ياء ، فصار من باب المنقوص .

ومثاله بعد الكسر : قِرْإيٌ مثل : زبرج ، الأصل : قِرإأٌ ، أبدلت الهمزة ياء ، ثم استثقل الضمة في الياء فصار مثل : قاض [٣] .

وتبدل الهمزة الثانية واواً إن فتحت بعد مفتوحة أو مضمومة نحو : أوادم جمع : آدم ، أصله : أآدم .

وأويدم ، تصغير : آدم ، أصله : أأيدِم .

أو ضمّت مطلقاً سواء تلت فتحاً أو ضماً ، أو كسراً كأؤُم مثال : أصُبُعُ ، وأُمّ مثل : أبْلُم [٤] ، وإؤُم مثال : إصْبُعُ من الأمّ ، نقلت فيها حركة الميم إلى الهمزة الساكنة لأجل الإدغام ، فقلبت الهمزة واواً من جنس حركة نفسها .

وفي نحو : أؤم وجهان .

وخالف المازني في مسألة ، وهي ما إذا كانت الهمزة الثانية فاء لأفعل ، فإنه يبدلها ياء كأن تبنى أفعل من الأمّ [٥] فتقول على رأيه : « هذا أيَمُّ من هذا » ، وعلى رأي الجماعة : هذا أوَمّ .

---

(١) « وقرأأ » سقط من أ ، ط . والمثال الأول يوازن : جعفر ، والثاني : درهم . والثالث : دحَرْج .

(٢) أ ، ط : « قرأأ » . ب : « قرأى » والصواب رسمها : « قرؤوٌ » مثال : « بُرْثُن » .

(٣) أي : « قرِءٌ » مثل : هِندٌ .

(٤) الأبلم : الغليظ الشفتين .

(٥) أ ، ط : « الأيم » .

وحجة المازنيّ الحمل على أيِمّة لأن الفتحة أخت الكسرة ، فالأقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة في الإبدال لا [١] كالمضمومة .

وخالف الأخفش في مسألتين :

إحداهما : مسألة أُإمّ [٢] مثل : أُصْبِع ، فمذهبنا أنه تبدل الهمزة ياء لمناسبة حركتها ، ومذهبه : إبدالها واواً لمناسبة حركة ما قبلها ، فتقول : أُومّ .

والثانية : مسألة إأم : مثل : إصْبُع ، فمذهبنا إبدالها واواً لمناسبة حركتها ، ومذهبه : إبدالها ياء لمناسبة حركة ما قبلها ، فيقول : إيمّ .

والحاصل : أن الأخفش يبدل المكسورة بعد الضّمّ واواً ، والمضمومة بعد الكسر يـــــاء .

فإن سكنت الهمزة الأولى أبدلت الثانية ياء إن كانت موضع [٢٢١/٢] اللام ، وإلاّ صَحّت نحو : قِرَأْيٌ مثل قِمَطْرٌ ، الأصل : قِرَأْأٌ بدلت الهمزة الثانية ياء فراراً من الاستثقال لو بقيت ومن مخالفه الأقيسية ، لأنه متى التقى مثلان ، والأول ساكن في كلمة وجب الإدغام . وقد أجمعت العرب على ترك الإدغام في الهمزتين من كلمة إلاّ إذا كانتا عينين نحو : سآل ، ولآل وهذان مثال [٣] قولي : « وإلا صحّت » .

وخرج بقيد الاتصال ما لو فصل بين الهمزتين ، فإنهما يصحّان نحو : ألآء وهو شجر .

ولو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة كأن تبنى من الهمزة مثال : أُتْرُجّة فتقول : أأْأأْأه ، فتبدل الثانية واواً لضمّة ما

---

(١) « لا » سقطت من ط .

(٢) أ : « أكرم » . تحريف . ط : « أم » الصّواب من ب .

(٣) أ فقط : « مساو » مكان : « مثال » .

قبلها ، وكذلك الرابعة ، وتحقّق الأولى والثّالثة والخامسة فتقول : أُوْأُوْأَةٌ .

ولو بنيت من الهمزة مثل : قِمَطْرٌ قلت : إِيَأْأٌ والأصل: إِأَأْأٌ فتبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها .

[تخفيف الهمزة المفردة الساكنة]

(ص) : مسألة : يجوز تخفيف الهمزة المفردة السّاكنة بإبدالها مجانس حركة متلوّها ، والمتحرّكة بعد ساكن بالحذف،ونقل حركتها إليه ما لم يكن مدّاً زائداً، أو ياء تصغير فتقلب وتدغم ، أو نون انفعال فتقرّ ، وألفاً فتسهل بينها ، ومجانس حركتها ، وكذا مثلثة بعد فتح ، ومكسورة ومضمومة بعد كسر أو ضمّ في الأصحّ ، وتقلب مفتوحة تلو كسر ياءً وضمّ واواً .

(ش) : هذا فصل في تخفيف الهمزة المفردة إذا كانت الهمزة ساكنة فإن كان ما قبلها ساكناً لزم تحريكه ، لالتقاء الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كنظيره مع غير الهمزة ، وإن كان ما قبلها متحرّكاً جاز أن تخفف بإبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها ، فتبدل ألفاً في كأس ، وياء في ذئب ، وواواً في بؤس .

وإن تحرّكت الهمزة بعد ساكن خففت بحذفها ، ونقل حركتها إلى السّاكن قبلها كقولك في اسأل : سل ما لم يكن السّاكن قبلها حرف مَدٍّ زائد كخطيئة ومقروءة ، فإن الهمزة تقلب حرفاً مثله ، وتدغم فيه ، فيقال : خطيّة ومقروَّة ، أو ياء تصغير فكذلك كخطيئة [1] ، أو نون انفعال نحو : إنْأَطَر [2] ، فإن الهمزة تحقق فيه حذراً من الإلباس ،

---

(١) أ ، ب بعد قوله : كخطيئة : « أو ألفاً مبدلة من أصل » إلى قوله : « ولا حذف ولا نقل » ثم ذكر بعد ذلك : « أو نون انفعال » وما يتبعها من الكلام .
والخلاف بينها وبين ط في التقديم والتأخير .

(٢) انأطر الرمح : تثنّى .

أو ألفاً[١] مبدلة من أصل كالهباء فإن الهمزة تسهّل بجعلها بين بين .

ولا حذف ، ولا نَقْل في الصُّور الأربع .

وإن تحرّكت الهمزة بعد متحرّك خففت بالتّسهيل بينها وبين حرف حركتها إن كانت بعد فتح مطلقاً مفتوحة كانَتْ كسأل ، أو مكسورة كَسئِم ، أو مضمومة كلؤُم .

أو كانت بعد كسر أو ضَمٍّ ، وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كمئِين ، وسُئِل ، ويستهزِئُ ، ورِئُوس .

فإن كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياء كمِيَر في مِئِر [٢] جمع مِئْرَة وبعد الضم واواً كجُؤَن في جُؤَن جمع جُؤْنَة [٣] ، ورجل سُولَة في سُؤَلة [٤] .

وخالف الأخفش في صورتين ، وهي : المضمومة بعد كسرة كـ « يستهزِىء » والمكسورة بعد ضمة كسُئِل ، فأبدل الأولى ياء ، والثانية واواً .

[إبدال الواو ياءً]

(ص) : وتبدل الياء بعد كسرةٍ من واو عينِ مصدرٍ أعلّت في فعله لا موازن فَعَــل .

وعين فعّال جمعاً لواحد سكنت فيه أو اعتلّت وصحّت اللاّم .

وتقلب في فِعَل لا فِعلة ، ومن ألف واو ساكنة ، أو آخراً ولو تقديراً .

---

(١) « أو الفاء » . تحريف .

(٢) مِئْر على وزن : عِنب : مفسد ، وفي ط : « ميْر » بزيادة ياء . تحريف .

(٣) الجؤنة بالضم : سفطٌ مغشّى بجلد وهو ظرف لطيب العطّار ، وجمعه كصُرَد .

(٤) سُؤَلة كهُمَزة : الكثير السؤال .

ومنها بعد فتح رابعه فصاعداً ولام فعلى وصفاً .

ومع ياء متصلة إن سبقت إحداهما ساكنة ، وتأصل السبق ، وكذا السكون في الأصـــح .

وتدغم متطرّفةً ولو تقديراً بعد واوين سكن ثانيهما أو كائنة [١] لام فعول جمعاً ، ويعطى مثلوّهما ما ذكر من إبدال وإدغام.فإن كانت لام مفعول غير واوي العين أو مكسورها ، أو لام فعول مصدراً أو عين فعل جمعاً ، فالتصحيح أكثر ، أو مفعول من فعل فالإعلال .

(ش) : تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل مُعَلّ العين موزون بفعال نحو : قَام قِياماً ، وعاد عِياداً .

بخلاف عين غير المصدر كصِوان [٢] ، وسِواك ، والمصدر المفتوح أوله كرَوَاح ، أو المضموم كعُوار [٣] أو المكسور الذي لم تعل عين فعله = كلاوَذ لِواذاً ، وعاوَد عِوادا [٤] ، أو الموزون بِفَعَل كالحَوَل [٥] .

وتبدل أيضاً بعد كسرة من واو هي عين جمع لواحد ساكن العين أو معتلّها ، صحيح اللاّم موزون بفعَال كثوب وثياب ، وحوض وحياض ودار ، وديار ، وريح [٢٢٢/٢] ورياح .

بخلاف عين المفرد كخِوَان ، وما مفرده مُعْتَلّ اللام كجرو وجراء ، حَذِراً

---

(١) أ : « أو ثانيه » . تحريف . وانظر الشرح .

(٢) صوان الثوب : ما يصان فيه .

(٣) ط فقط : كقوار : تحريف .
وانظر الصبان ٤ : ٣٠٣ .

(٤) ط : « عاود عوداً » . تحريف .

(٥) لأن فعله : حِول . وفي أ : « كالجواب مكان » : « وكالحول » . تحريف .

من اجتماع الإعلالين في كلمة ، وهما : إبدال اللام همزة ، وإبدال العين ياء ، فاقتصر على أحد الإعلالين وكان الآخر ، لأن الأواخر هي محلّ التغييرات .

أما الموزون بغير فِعال ، وهو فِعَل ، وفِعَلة فإن فيه الوجهين كحاجَة وحِوَج ، وحِيلَة وحِيَل ، وتارة وتِيَر ، وقِيمة وقِيَم ، وثَوْر وثِيرَة ، وكُوز وكِوَزة ، وعُود ، وعِوَدة إلا أنّ الإعلال في فَعِل أغلب ، والتصحيح في فِعَلة أغلب .

[إبدال الألف ياء]

وتبدل الياء بعد كسرة من ألف ، وواو ساكنة أو متطرّفة تحقيقاً أو تقديراً ، وهي التي تليها علامة التأنيث ، أو زيادتا فعلان نحو : محراب ، ومحاريب ، ومحيريب ، ونحو : إيعاد ، وميعاد ، ونحو : الغازي، وأكسية جمع كساء ، وشَجِيان[1] .

[إبدال الواو ياء]

وتبدل الياء بعد فتحة من واو وقعت رابعة فصاعداً في اسم أو فعل نحو : المعطيان [2] يرضيان [3] ، والمستعليان يسترضيان .

وتبدل الياء من واو هي لام فُعْلَى وصفاً كالعُلْيا ، والدُّنْيا .

ومن الواو الملاقية ياء في كلمة إن سكن سابقهما سكوناً أصليّاً وتأصل السّبق أيضاً ، ثم تدغم إحداهما في الأخرى كسيّد ، وهيّن . الأصل : سَيْوِد ، وهَيْون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء لاجتماع الشروط .

---

(١) في ب ، ط : « سيجان » تحريف صوابه من ب .
(٢) أصله : المعطوان ، فقلبت الواو ياء حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل .
(٢) يرضيان ، أصله : يرضوان ، لأنه من الرضوان ، فقلبت الواو ياء حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعـــل .

واحترز بِكَلِمَةٍ عمّا في كلمتين كقولك : هو يريد .

وبسبْق الساكن عن تأخره كالطويل ، والغَيُور .

وبأصالة السكون عن عروضه كقوْى مخفّف قويّ .

وبأصالة السابق عن عروضه كرُوية محفف : رُؤية ، فإن الواو بدل الهمزة لا أصل .

وتبدل الياء أيضاً من الواو المتطرّفة لفظاً أو تقديراً بعد واوين سكنت ثانيهما كأن تبنى مَفْعُولاً ومفعولة من نحو قويّ، فإنه يقال: مَقْووٌ ، ومَقْوُوة فتجتمع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ، فاستثقل ذلك ، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، ثم المتوسطة لاجتماع ياء وواو وسبق إحدهما بالسكون ، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل صحة الياء وأدغمت الياء في الياء ، فقالوا : مَقْوِيّ ، ومَقْوِيّة .

وتبدل الياء أيضاً من الواو الكائنة لام فعول جمعاً كـ«عِصِيّ» ، أصله: عَصْوُوٌ فأبدلت الواو الأخيرة ، وهي لام الكلمة ياء ، وأعطى متلوّها الذي هو واو المدّ [1] من إبدالها ياء ، وإدغامها في الياء الأخيرة ، وقلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء .

فإن كانت الواو لام مفعول ليست عينه واواً ، ولا هو من فعل مكسور العين ، أو لام فُعُول مصدراً لا جمعاً ، أو عين فُعَل جمعاً فوجهان ، والتصحيح أكثر ، مثال الأول : مَغْزُوٌ ، ومَغْزِيٌّ . والثاني : عتا عُتُوّاً ، وعِتِيّاً . والثالث : نُوَّم ، وصُوَّم ، ونُيَّم ، وصُيَّم .

وإن كانت لام مفعول من فَعِل [2] فوجهان ، والإعلال أرجح نحو : مَرْضِيّ ، ومَرْضُوّ .

---

(١) في ط : « لمدا » بزيادة ألف . تحريف .

(٢) أي ماضيه مكسور العين .

(ص) : وتبدل الواو بعد ضمٍّ من ألف ، وياء ساكنة مفردة لا في جمع فيكسر لها الضمّ ، ولام فِعْل ، ومتلّوة، بزيادتي فعلان ، أو تاء بنيت عليها الكلمة، ولام فَعْلى اسماً ، وفي عين فُعْلَى وصفاً وجهان .

(ش) : تبدل الواو بعد ضمٍّ من ألف كقولك في تصغير « ضارب » : « ضويرب »، ومن ياء ساكنة مفردة في غير جمع نحو : « موقن »، والأصل: « مُيْقِن » لأنه من اليقين .

واحترز بالمفردة من المكررة « كبيّاع » ، وبغير الجمع منه ، فإنه تبدل فيه واواً . ولكن تقلب الضمّة كسرة لتسلم الياء نحو : « بِيض » والأصل : بُيُض ، لأن وزنه فُعْلٌ « كحُمُر » .

وتبدل الواو أيضاً بعد الضمّ من الياء الواقعة لام « فَعُلَ » كـ « رَمُو » [1] : و « قَضُو » وقبل زيادتي فعُلان كرَمُوان [2] مثل : سَبُعَان من الرمّي ، أو قبل تاء بنيت عليها الكلمة نحو : رَمْوَة مثل : تَمْرَة من الرّميْ .

وتبدل الواو من ياء [3] هي لام فَعْلى اسماً : كتَقْوى .

وفي عين فُعْلَى وصفاً وجهان : الإبدال كالطُوبي ، والكوسى ، مؤنث :

---

(١) ب : « رموو » و « قضوا » بزيادة واو في الأولى وألف في الثانية .
أ ، ط : « رموا ، وقضوا » بزيادة ألفين فيهما . كله تحريف صوابه من الأشموني ٤ : ٣٠٩ و « قَضُو » و رَمُوَ » مختص بفعل التعجب .
والمعنى : ما أرماه وما أقضاه .

(٢) والأصل : « رميان » فقلبت الياء واواً وسلمت الضمّة .

(٣) أ : « من واو » . تحريف .

الأطيب ، والأكيس ، والتصحيح : « كقسمة ضيزى »[١] ، وامرأة حيكى[٢] .

[إبدال الواو والياء ألفاً]

(ص) : وتبدل الألف من ياء أو واو بعد فتح مُتّصل بشرط أن يتحرّكا بأصل ، وألاّ يليها ساكن ، أو غير ألف ، وياء مشدّدة ، وهي لام ، وألاّ يكون وصفه أفعل ، ولا وزنه افتعل ، ووايّ العين دالاً على تفاعل ، ولا اسماً آخره زيادة تخصّه خلافاً للمازنيّ في الأخيرة ، فإن استحق ذلك حرفان صحّ الأول غالباً .

(ش) : تبدل الألف من ياء أو واو نحو : باع ، وقال : أصلهما : بَيَع وقَوَل ، ورمَى ، وغَزا ، أصلهما : رَمَى ، وغَزَو بشروط أن يكونا بعد فتح .

بخلاف نحو : غَزْو ، وظَبيٌ[٣] ، ورَضِيَ ، وشَقِيَ ، وشَجٍ وعـمٍ ، وأدْلٍ ، وأظْبٍ .

وأن يتّصلا به بخلاف « آي » ، و « واو » فإنهما لم يتّصلا بالفتحة ، إذ حجز بينهما الألف .

وأنْ يتحرّكا بخلاف ما إذا سكنا نحو : غِزَوّ ، ورِمَيٌّ من : قِمَطْر .

وأن تكون حركتهما [٢/٢٢٣] أصليّة بخلاف ما هو ساكن في الأصل ، وعرض تحريكه نحو : يَرْعَوِي ، ويَرْمَيِي[٤] فإن حركة هذه الواو والياء عارضة ، إذ أصلهما السكون ، لأن مثالهما في الصحيح يَحْمَرّ مضارع احْمَرّ .

وألاّ يليها ساكن ، بخلاف نحو : طويل ، وغيُور ، وهذا الشّرط في العين خاصّة .

---

(١) سورة النجم . وضيزى : أي جائرة ، يقال : ضازه حقه يضيزه : إذا بخسه وجار عليه .

(٢) أي يتحرّك فيها المنكبان . يقال : حاك في مشيه يحيك : إذا حرّك منكبيه .

(٣) ط : « وطيىء » مكان : « وظبي » .

(٤) أ ، ط : « يرمى » بياء واحدة . الصواب من ب والأسلوب .

أما اللام فلا يَضُرّ إيلاؤها السّاكن إلا أن يكون ألفاً : كرمَيَا ، وغَزَوَا ، ورحيَان ، والغليَان ، والنّزوَان ، أو ياء مشدّدة نحو : عَضويّ ، فلا تنقلب الياء والواو ألفاً من مثل هذا .

وألاّ يكون وصفه أفعل ، بخلاف نحو : صَيِد ، وحَوِل ، وعَوِر ، وسَيِد فإنها صحت لفتحتها من أصيد ، وأحْول ، وأعور ، وأسْوَد .

وألا يكون فعلاً وزنه : افتعل ، وهو واوي العين دالّ على تفاعل بخلاف نحو : اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا [1] ، فإنه صحت فيه الواو ، لأنه من معنى : تجاوروا ، وتزاوجوا ، وتعاوروا .

فإن كان على افتعل ، وهو يائي العين وجب الإعلال نحو : امتازوا وابتاعوا ، واستافوا ، أي تضاربوا بالسّيوف .

وإنما لم تصحّح ذوات الياء ، لأن الياء أشبه بالألف من الواو فرجّحت عليها في الإعلال .

وألاّ يكون إسماً آخره زيادة تخصّ الأسماء بخلاف : السّيلان والْجَولان . وخالف المازني في هذا الشرط ، فأجاز إعلاله ، وعليه جاء داران ، وحادان من دار يدور ، وحاد يحيد .

فإن استحق هذا الإعلان حرفان ، فالغالب تصحيح الأول ، وإعلال الثاني نحو : هَوَى ، وطَوى .

* * *

(ص) : وتبدل الميم من نون ساكنة قبل باء، والتاء من فاء افتعال ليناً .

وشذّ في الهمزة والطّاء من تائه تلو مطبق ، والدال منها تلو دال أو ذال ، أو زاي ،

---

(١) اعتوروا الشيء : تداولوه .
وفي ط : « اعتوورا » . تحريف .

وما عدا ما قرّر شاذ مسموع أو لغة قليلة ، ويعرف الإبدال بالتصاريف .

[إبدال النون ميماً]

(ش) : تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء نحو : عَنْبر وشَنْباء [١] . « وأن بورك » [٢] ، والنون أخت الميم ، وقد أدغمت فيها نحو : من مالك ، فأرادوا اعلالها مع الباء ، كما أعلوها مع الميم .

[إبدال الواو والياء تاءً]

وتبدل التّاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت ياءً أو واواً نحو : اتّعدَ يتّعِد ، اتّعِدْ ، ومُتّعِد ، ومُتَّعَد ، ومصدرها : الا تعاد والأصل : أو تعد ، لأنه من الوعد . وكذا اتسر ، وفروعه أصله : ايتسر ، لأنه من اليسر .

وإنما أبدلوا الفاء تاءً ، لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها ، فكانت تكون بعد الكسرة ياء ، وبعد الفتحة ألفاً ، وبعد الضمّة واواً ، فأبدلوا منها حرفاً جَلْداً لا يَتغير لما قبله ، وهي مع ذلك أقرب من الفم إلى الواو .

وشذّ إبدالها من فاء الافتعال إذا كانت همزة نحو : اتزر من من الإزار ، والفصيح : ائتزر .

[إبدال التاء طـــاء]

وتبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق [٣] نحو : اصطفى واضطر ، واطعن ، واظطلم [٤] .

---

(١) ط : « شنبر » بالراء . صوابه من أ،ب والقاموس .
والشنباء مؤنث : أشنب .

(٢) سورة النمل ٨ .

(٣) أي المطبق عندها اللّسان بأعلى الحنك .

(٤) ط : « اضطلم » بالضاد والطّاء .

[إبدال التاء دالاً]

وتبدل الدال من تاء الافتعال تلو دال ، وذال ، أو زاي نحو ادان ، وادّكروا ، وازدان .

وما خرج عما قرّر من هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ، ولا يقاس عليه ، أو لغة قليلة لقوم من العرب ،

وعلامة صحة البدلية الرجوع من بعض التصاريف إلى المبدل منه .

النَّقْل

(ص) : النَّقل : ينقل للسّاكن الصّحيح حركة لين عين فعل غير تعجّب ولا مصرّف من « عَوِر » ، ونحوه ، ولا مضاعف اللاّم، ولا معلّها، أو اسم غير جار على فعل مصحح أوّله ميم زائدة غير مكسورة ، أو موافق للمضارع في زيادته أو وزنه ، لا فيهما . أو مصدر على إفعال، واستفعال وتبدل بـ «مجانسها»، وتحذف ألفهما معوّضاً منها التاء غالباً واو مفعول بعده . وقيل : عين الثلاثة ، فإن كانت ياء كسرت المنقولة صوناً عن الإبدال .

وقاس أبو زيد تصحيح المصدر والمبرّد تصحيح مصون .

(ش) : تنقل حركة العين للسّاكن الصّحيح قبلها إن كانت من فعْل أو اسم بالشّروط المذكورة نحو : يَبيع ، ويَقُول ؛ الأصل : يَبْيِعُ ويَقْوُل ، ونحو : مَقام ، ومَقال ، الأصل : مَقْوَم ، ومَقْوَل .

وشرط الفعل ألاّ يكون لتعجب بخلاف نحو : ما أَبْيَنَ هذا وما أطْوَلَه .

ولا مصرفاً من نحو: عَوِر[1] : بخلاف نحو : يَصِيدُ ، ويَعُود ، وأَصيدُ ، وأعور ، وأعوره الله [2] .

---

(١) من كل فعل موافقاً لـ « فعِل » الذي بمعنى : أفعل .

(٢) هاتان الصيغتان : أعور ، وأعوره لا تنقل الحركة فيهما ، لأنهما من باب فعل الذي بمعنى أفعل ، يقال : أعوره الله .
وقد سقطت كلمة لفظ الجلالة : « الله » من ط .

ولا مضاعف اللام بخلاف نحو : ابيضَّ ، واسودَّ حذراً من الإلباس [١] .

ولا مُعتَلّ اللام بخلاف نحو : أهْوى ، واستحيا حذراً من توالي إعلالين .

وشرط الاسم ألاّ يكون غير جار على فِعْلٍ مُصَحَّح بخلاف نحو : مقاوِل [٢] مبَايع ، فإن حرف العلة لا يعل في هذا الاسم لجريانه على تَقَاول وتَبَايَع .

وأن يكون أوّله ميم غير مكسورة إمّا مفتوحة كما مرّ أو مضمومة « كمقيم » ، و « مبين » [٢/٢٢٤] .

بخلاف ما أوله ميم مكسورة كمِخْيَط ومِقْوَل .

أو موافقاً للمضارع في زيادته دون وزنه نحو: تِقْيل وتِبْيع مثل: تِحْلِيء [٣] من القَوْل ، والبَيْع ، والأصل : تقول ، وتبيع نقلت حركة العين إلى الفاء فسكنت ، وانقلبت واو « تقول » ياء لكسر ما قبلها . أو في وزنه دون زيادته .

[كمقام [٤] فإنه موافق للفعل في وزنه فقط ، وفيه زيادة تنبيء على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم فأُعلّ] .

فإن وافقه من الزيادة والوزن معاً لم يعلّ نحو : أسود ، وأطول منك وأبين ، لأنه لو أُعِلّ التبس بلفظ الفعل .

ولا ينقل إلى ساكن معتلّ كطاوع ، وقوَّم ، وسيّر .

---

(١) وذلك أن ابيضّ لو أعلّ الإعلال المذكور لقيل فيه : باضّ ، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة ، وهي نعومة البشرة .
انظر الصبان ٤ : ٣٢١ .

(٢) جمع : مِقْوَل . انظر الممتع ٢ : ٥٠٧ .

(٣) يطلق على شعر وجه الأديم ، ووسخه ، وقشره .

(٤) بياض في النسخ الثلاث بعد كلمة : « زيادته » إلى قوله : « فإن وافقه . وقد أشارت ط في الهامش إلى هذا البياض وما بين المعقوفين [ ] منقول من الأشموني ٤ : ٣٢١ لملء هذا البياض .

وإذا نقل أبدلت العين بمجانس الحركة المنقولة كقولك من : أقوم ، وأطيب : أقام وأطاب .

فإن جانست الحركة العين ، فليس فيه سوى النقل : كيَقوُل ويَبيع .

وتنقل الحركة أيضاً إلى السّاكن الصحيح قبلها من عين مصدر على إفعال أو استفعال ، وتبدل العين حينئذ بمجانس الحركة المنقولة ، وتحذف ألفهما ، ويعوّض منها التاء غالباً ، مثال ذلك : إقامة ، واستقامة الأصل : إقوام واستقوام ، نقل وأبدلت الواو ألفا ، فالتقى ألفان ، فحذفت ألف المصدر ، وعوّض منها التاء .

وتنقل الحركة أيضاً من مفعول إلى السّاكن الصحيح قبلها . وتحذف واوه باجتماع واوين ساكنين نحو : مصون ، والأصل : مَصْوُون .

فإن كان عين مفعول ياء كسرت الضمة المنقولة صوناً مِنْ إبدال الياء بعدها واواً نحو : مَبِيع .

وما ذكر من أن المحذوف ألف المصدرين واو مفعول هو مذهب الخليل وسيبويه ، لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل [1] .

ومذهب الأخفش : أن المحذوف في الثلاثة عين الكلمة ، لأن حذفها أولى من حذف ما دَلَّ على معنىً ، وهو المصدريّة ، والمفعولية ، والكلام على ذلك مبسوط في « الأشباه والنظائر » .

وربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما ، سمع : أغيمت السماء إغْياماً ، وأغيلت المرأة إغْيالاً ، وأطيب وأطول . قال :

١٨١٥ — • صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُدُود [2] •

ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً لأبي زيد ، وربما صحّح مفعول ، سمع : فرس مَقْوودُ ، وثوب مَصْوُون ، ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبرّد .

---

(١) من قوله : « الأصل » إلى قوله : « ما دلّ على معنى » سقط من أ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٤٠٢ .

القَلْبُ

(صه) : القلب : إنما يقلب في المعتل ، والمهموز ، وذو الواو أمكن ، وبتقديم الآخر على متلُوِّه أكثر . ومن تقديم اللام على الفاء « أشياء » في الأصح ، فوزنها لفعاء ، لا أفعاء ، أو أفعال .

ويعرف بأصله ، واشتقاقه ، وصحّته ، وكذا إذا أدّى تركه إلى همزتين ومنع صرفه بلا عِلّة على الأصحّ ، فإن لم يثبت فأصلان .

(ش) : قال أبو حيّان : القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير ، وقد جاء منه شيء كثير حتى إنّ ابن السّكّيت ألف فيه كتاباً، ومع ذلك فلا يطّرد شيء منه ، إنما يحفظ حفظاً ، لأنه لم يجيء منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه . انتهى .

وقد عقدت له نوعاً في « المزهر » أوردت فيه ألفاظاً جمّة .

قال ابن مالك ، رحمه الله تعالى : وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز كهارى في هائر وشاكى السلاح في شائك ، وراء في رأي[1] ، وآبار في أبْآر ومنه في غيرهما : « رعملى » في « لعمري » . وذو الواو أمكنُ فيه من ذي الياء .

قال أبو حيّان : دليل ذلك الاستقراء ، فأكثر ما جاء القلب في ذوات الواو نحو : شاك ، وهار ، ولاث [2] ، وأيْنُق ، كما أنّ انقلاب الألف عن الواو أكثر من

---

(١) ط فقط : « ورائي في رائي » تحريف . الصواب من أ ، ب ، والتسهيل ٣١٦ .

(٢) في النسخ الثلاث : « لات » بالتاء . تحريف صوابه من الممتع ٢:٦١٦ . ولاث بالثاء أصلها =

انقلابها عن الياء حتى أنّا لو وجدنا كلمة أشكل علينا الأمر فيها: ألفها منقلبة عن واو أم عن ياء ؟ حملنا ذلك على أنها منقلبة عن واو ، ودليل ذلك الكثرة .

والقلب بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلوّ الآخر على العين ، أو بتقديم العين على الفاء أو بتأخير الفاء عن العين واللام ، وتحت ذلك صورتان : الأولى : أن يكون الآخر لاماً ، والمتلوّ عيناً كراء في رأى [١] ، وهار في هائر [٢] ، والأوالى في الأوائل ، والأيامي جمع أيم ، وأصله : أيايم بوزن : قبائل .

الثانية : أن يكون الآخر حرفاً زائداً ، والمتلوّ غير عين كقولهم في جمع تَرْقُوَة [٣] : تراقٍ ، وهو مقلوب من التّراقي ، فالواو زائدة في تَرْقُوة ، والقاف لام الكلمة ، لا عين .

ومثال تقديم متلو الآخر على العين : الحوباء وهي النفس . الأصل : حبواء ، قدمت اللام وهي الواو التي هي متلوة للآخر على الياء ، وهي عين الكلمة ، فوزنها: فلعاء ، والدليل على أنه مقلوب قولهم : حابيت الرجل : إذا أظهرت له خلاف ما في حوبائك .

ومثال تقديم العين على الفاء : أيس من يَئِس، وأيْنق في أنوق جمع ناقة .

ومثال تأخير الفاء عن العين واللام [٢/٢٢٥] حادي ، أصله واحد تأخرت الواو عن الحاء والدال ، ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فوزنه : عالف .

ومن تقديم اللام على الفاء : أشياء في مذهب سيبويه أصلها : شيئاء نحو : طَرْفاء ،

= لائث ، لأن لائثاً من لاث يلوث . وفي القاموس : نبات لائث ، ولاثٌ ، وليْث : التف بعضه ببعض .

(١) ط فقط : « رئي » تحريف أشرت إليه آنفاً .

(٢) ط فقط : « هائرى » . تحريف .

(٣) مقدّم الحلق في أعلى الصدر حيثما يترقّى فيه النفس .

وحَلْفاء [١] بتقديم لام الكلمة على فائها فوزنها : لفعاء .

ومذهب [٢] .

ويعرف القلب بأشياء :

أحدها : الأصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين ، فيكون الأقل هو المقلوب كما في لعمري ورَعْملي .

الثاني : الاشتقاق بأن يجيء التصريف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم في الحوباء ، وكما في شوايع ، وشواعي ، فإنه يقال : شاع يشيع فهو شائع ، ولا يقال : شعى يشعى فهو شاع ، فعلم أن شوائع [٣] هو الأصل ، وشواعي مقلوب منه .

الثالث : الصحّة ، وعدم الإعلال كما في أيس ، إذ لو لم يكن مقلوباً من يئس

---

(١) أ « خلفاء » بالخاء، ب : « علفاء » بالعين واللام . كلاهما تحريف صوابه من ط . والطرفاء : شجر ، والحلفاء : نبت .

(٢) بعد قوله : « ومذهب » إلى قوله : « ويعرف القلب » بياض بالنسخ الثلاث ، وقد أشار إلى هذا البياض مصحح ط ، فذكر في الهامش ما نصه :

« وهذا البياض الذي في الأصل متروك لمذهب الأخفش فإنه يرى أن أشياء وزنها : « أفعلاء » كما تقول : هيّن وأهوناء إلاّ أنه كان في الأصل : أشيئاء كأشيعاع ، فاجتمعت همزتان بينهما ألف ، فحذفت الهمزة الأولى تخفيفاً كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها : « أفعاء » .

وقال الفراء : أصل شيء : شيّىء على مثال : شيّع فجمع على أفعلاء مثل : هيّن وأهيناء وليّن وأليناء ، فقالوا : أشياء ، فحذفوا الهمزة الأولى ، وهذا راجع إلى قول الأخفش ، وقال الكسائي : وزن أشياء : أفعال كفرْخ وأفراخ ، وإنما ترك صرفها لكثرة الاستعمال ، لأنها شبهت بفعلاء في كونها جمعت على أشياوات فصارت كخضراء وخضراوات . وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا ، وألزموه أن يصرف أسماء وأبناء .

(٣) ط : « شواع » . تحريف .

لوجب إعلاله ، وأن يقال : آس لتحرك الياء ، وانفتاح ما قبلها ، فتصحيحه دليل على قلبه .

قال أبو حيّان : وإنما ادعى فيه القلب دون الشّذوذ ، لأن باب القلب وإن كان لا يقاس أوسع وأكثر من باب الشذوذ .

الرابع [1]

فإن لم يثبت كون أحد اللفظين أصلاً ؛ والآخر مقلوباً منه بدليل ، فكلا التأليفين أصل نحو : جبذ ، وجذب ، فإن جميع تصاريفهما جاء عليهما قالوا : جبذ يجبذ جبذاً فهو جابذ ومجبوذ ، وقالوا : جذب يجذب جذباً فهو جاذب ، ومجذوب .

قال أبو حيان : فإن قلت ما فائدة القلب، وهلا جاءت التصاريف على نظر واحد ، قلت : الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام والاضطرار إليه في بعض المواضع .

---

(١) بعد قوله : «والرابع» بياض بالنسخ الثلاث إلى قوله : فإن لم يثبت .

ولعل هذا الرابع المشار إليه ما ذكرته كتب الصرف وهو أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام كجاء وشاء ، فإن اسم الفاعل منه على وزن : فاعل والقاعدة أنه : متى أعلّ الفعل بقلب عينه ألفاً أعل اسم الفاعل بقلب عينه همزة ، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء : جائىء بهمزتين ، ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين بدون أن تقلب همزة فنقول : جائى بوزن فالع ، ثم يعل إعلاص قاض ، فيقال جاءٍ بوزن فالٍ .

الإدْغَـام

(ص) : الإدغام هو قسمان : الأول في المثلين ، ويجب إنْ سكن [١] الأول غير هاء سكت ، ولا همزة منفصلة عن الفاء[٢] ، ولا مدّة في آخر ، أو مبدلة دون لزوم ، أو تحركاً في كلمة إن لم يصدر ، أو لم يوصلا بمدغم ، أو ملحق ولا زيد أحدهما له ، ولا عرض تحريكهما ، ولا كانا واوين طرفين ، ولا في اسم. قيل : أو فعل وازن ، أو صدره فَعَلاً ، أو فُعَلاً ، أو فُعُلاً ، أو فِعَلاً .

(ش) : قال أبو حيان : الإدغام : هو آخر ما يتكلّم فيه من علم التصريف وهو في اللغة : الإدخال ، ويقال : الادّغام ، وهو افتعال ، وهي عبارة سيبويه ، وعبارة الكوفيين الإدغام : إفعال .

وفي الاصطلاح : رَفْعُك اللّسان بالحرفين دفعة واحدة ، ووضعك إيّاه بهما وضعاً واحداً ، ولا يكون إلاّ في المثلين والمتقاربين .

وهذا التقسيم إنما هو بالنظر إلى الأصل ، وإلاّ فلا إدغام إلاّ إدغام مِثْل في مِثْله ، ألا ترى أن المتقارب يقلب من جنس الحرف الأخير فيؤول إلى أنه إدغام مثلٍ في مِثْل [٣] .

---

(١) ط فقط : « إن يسكن » بالياء .

(٢) أ : « عن ألف » . تحريف .

(٣) ط : « مثل ما في مثل » بزيادة « ما » .

والإدغام يكون في الأسماء والأفعال أوجب لكثرة اعتلالها ، وذلك لثقلها : ولذلك يدغم في الأفعال ما لا يدغم في الأسماء ، ألا ترى إدغامهم : ردَّ ، وفكهم : شَرَرَ .

وبدأ بإدغام المثلين كما هو عادة المصنفين في التعريف ، وهو واجب بشروط :

أن يُسَكَّن الأول نحو : « اضْرِبْ بَكْراً » . ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو : « ماليه هلك » [1] فإنها إذا وصلت ينوي الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها ، فيتعيّن الفكّ .

قال أبو حيان : ولهذا أظهرها القراء عند الوصل ، ولم يدغموها إلاّ رواية عن ورش بالإدغام وهو ضعيف من جهة القياس .

ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو : اكلأ أحمد . أما الهمزة المتّصلة بالفاء فيجب إدغامها نحو : سآل ، ولآل .

ولا مدة في آخر بخلاف نحو : « يعطى [2] ياسر » « ويغزو واقد » ، فلا يدغم مثل هذا ، لئلاّ يذهب المدّ بالإدغام مع ضعف الإدغام . فلو كان حرف لين فقط وجب الإدغام نحو : « أخشَىْ » [3] ياسراً ، و « اخشَوْا واقداً » ، و « كى يقوم » « واو واقد » [4] .

ولو كانت المدة ليست في آخره وجب الإدغام نحو : مَغْزوٌّ أصله : « مَغْزُوْوٌ » على وزن مفعول [٢/٢٢٦] فالأولى مدّة وليست في آخر ، وقد أدغمت . واحتمل فيه

---

(١) سورة الحاقّة : ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) أ : « حبطى » مكان : « يعطى » . تحريف .

(٣) من قوله : « اخشى ياسراً » إلى قوله : « نحو مغزو » سقط من أ .

(٤) أ : « ولو وقد » ط : « ولوا واقدا » كلاهما تحريف والصواب : « واو واقد » انظر الممتع : ٢ : ٦٥٤ .

ذهاب المدّ لقوّة الإدغام .

ولا مدةً مبدلة من غيرها دون لزوم بخلاف نحو : قُوول مبنيّاً للمفعول من قاول ، فلا تدغم ، لأنّه حرف مدٍّ لا يلزم ، كما أن « يغزو واقد » حرف مدّ لا يلزم ، ألا ترى أنك تقول في بنائه للفاعل : « قاول » فيزول حرف المدّ كما يزول في : « لم يغز واقد » ، فان كانت مبدلة من غيرها [١] ، ويلزم فيها البدل أُدْغم نحو : أوّب مثل « أبلم » [٢] من الأوب ، والأصل : أأوب ، أبدلت الهمزة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها واواً ، وهو يدلّ على جهة اللزوم ، فأدغمت في الواو .

وإن تحرّك المثلان وجب الإدغام بشروط :

أن يكونا في كلمة كرَدَّ ، وظَلَّ بخلاف ما إذا كانا في كلمتين ، فالإدغام جائز أو واجب كما سيأتي .

وألاَّ يُصدَّرا [٣] بخلاف نحو : دَدَن .

وألا يسبقهما مدغم في أولهما بخلاف نحو ردّد يُردّدُ فهو مُرَدِّد [٤] فلا يدغم لأن فيه إبطالاً للإدغام الذي قبله .

وألا يسبقهما مزيد الإلحاق بخلاف نحو : « ألندد » ، و « ألنجج » [٥] ، فإن نونهما ، وجيم « ألنجج » زيدت لأجل الإلحاق فلا يجوز الإدغام ، لأنه إذ ذاك يزول الإلحاق بسفرجل .

---

(١) ط فقط : « من غير هاء » . تحريف .

(٢) أ ، ط مثل : « أبكم » بالكاف . تحريف صوابه من ب . والأبلم : غليظ الشفتين وهمزته مثلثة .

(٣) ط : « وألاّ يصدر » بدون ألف التثنية ، تحريف .

(٤) أ : « ردّ يردّ فهو مردود » .

(٥) الألنجج : عود البخور .

وألاّ يكون أحدهما ملحقاً بخلاف نحو : قردد ، فإنه لو أدغم بطل الإلحاق بجعفر .

وألاّ يكون تحريك ثانيهما عارضاً . بخلاف نحو : لن يُحْيَى ، وارْدُدِ القوم .

وألاّ يكونا واوين طرفين [١] . . . . .

وألا يكونا في اسم موازن بجملته ، أو صدره فَعَلاّ بفتح الفاء والعين أو فُعَلاّ بضم الفاء ، وفتح العين ، أو فُعُلاّ بضمهما ، أو فِعَلاّ بكسر الفاء ، وفتح العين .

مثال الأربعة في الموازن بجملته : طَلَل ، وصفَف ، وذُلُل ، وكَلِل [٢] ، وفي الموازن بصدره فقط : شَجَجَى [٣] للعَقْعَق ، وخُشَشَاء لعظم في أصل الأذن ، وحُمَمَهُ لقطعة الفحم [٤] وقُرُرَة للأَزق بأسفل القدر .

• • •

(ص) : وتنقل حركته لساكن يقبلها ، فإن التقيا في كلمتين ، ولا مانع أو كانا ياءين لازماً تحريك ثانيهما ، أو تاءين كاستّر ، وتتجلى فجائز فإن أدغم الأخير ألحق الوصل ، ويجوز فيه حذف تاء وهي الثانية في الأصح .

---

(١) بعد قوله : « واوين طرفين » بياض بالنسخ الثلاث إلى قوله : « وألاّ يكونا في اسم موازن » .

(٢) جمع : كِلّة بكسر فتشديد : ستر رقيق .

(٣) ب ، ط : سحح « بسين وحاءين مهملتين ، وقد علق المصحح في هامش ط فقال : « هكذا رسم في الأصل المطبوع منه » : وفي غيره هكذا : « عحر » .
وفي أ : « لححر » بلام وحاءين مهملتين . وقد وفقت بحمد الله إلى تصويبها وهي : « شجَجَى » .
وفي القاموس : « شجج » قال : شججى كجمزى : العقعق ، والعقعق : طائر أبيض بسواد أو بياض .

(٤) أ ، ط : كقطعة اللحم . تحريف .
صوابه من ب وكتب اللغة .

(ش) : إذا كان المدغم متحركاً ، فإمّا أن يكون ما قبله متحرّكاً ، أو ساكناً ، إن كان متحرّكاً بقي على حركته ، وسكن ذلك الحرف المدغم ، وأدغم فيما بعده وإن كان ساكناً نقل إليه حركة المدغم ، وأدغم نحو : يَرُدّ ، ويَفِرّ ويَمُدُّ ، ومقرّ، الأصل : يَرْدُدُ ، ويَفْرِرُ ، ويَمْدُدُ ، ومَقْرَر ، نقلت الضمّة والكسرة والفتحة إلى الحرف السّاكن حذراً من اجتماع ساكنين : ذلك الحرف ، والحرف المدغم ، فإنه سكن لأجل الإدغام .

فإن كان الساكن الذي قبله حرف مَدٍّ ألفاً ، أو واواً ، أو ياء تصغير لم ينقل إليه نحو : راد ، وحاد ، وعود ، ودُوَيّبة ؛ لأن أصل وضع حرف المدّ عدم الحركة خصوصاً الألف ، فإن تحريكها غير ممكن .

فإنْ التقى المثلان المتحرّكان من كلمتين جاز الإدغام من غير وجوب نحو : « إنَّ الله هو الرَّزَّاق » [١] ما لم يكن مانع ، فإنه يمنع الإدغام ، بأن كانا همزتين نحو : قرأ أبوك ، فإن العرب تنكبت عن إدغام الهمزة إلا عيناً .

أو ولياً ساكناً غير لين فيما قاله البصريّون ، وجزم به ابن مالك في « التسهيل » وتعقّبه أبو حيان بأن أبا عمرو قرأ بالإدغام في مثل ذلك نحو : « الرعب بما » [٢] « خذ العفو وأمر » [٣] « من اللّهو ومن التّجارة » [٤] . « وهو وَاقعٌ بهم » [٥] « الشمس سراجاً » [٦] . « شهر رمضان » [٧] . « عن أمر ربهم » [٨] . « ذكر رحمة » [٩] .

---

(١) سورة الذاريات ٥٨ . (٢) سورة آل عمران ١٥١ .
(٣) سورة الأعراف ١٩٩ . (٤) سورة الجمعة ١١ .
(٥) سورة الشّورى ٢٢ ، وفي ط : « فهو واقع بهم » بالفاء . تحريف .
(٦) سورة نوح ١٦ . (٧) سورة البقرة ١٨٥ .
(٨) سورة الذاريات ٤٤ . (٩) سورة مريم ٢ .

« البحر رهوا »[١] « ومن خزي يومئذ »[٢] . « فهي يومئذ »[٣] .

قال روى جميع هذا عن أبي عمرو بالإدغام وهو لا يجوز عند البصريين . والّذين رَوَوْا ذلك عن أبي عمرو أئمة ثقاة ، ومنهم علماء بالنّحو كأبي محمد اليزيدي وغيره ، فوجب قبوله ، وإن لم يجزه البصريّون غير أبي عمرو ، فأبو[٤] عمرو رأس في البصريين ؛ ولم يكن ليقرأ إلا بما قُرِىء[٥] ، لأن القراءة سنة متبعة ، غاية ما في ذلك أن يكون قَليلاً في كلام العرب ، إذ لو كان كثيراً لما غاب علمه عن البصريين غير أبي عمرو ، وأما عدم الجواز فلا نقول به . اهـ .

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريك الثّاني منهما نحو : حَيَىَ ، وعَيِيَ ، وقد قرىء به « ويَحْيَ من حَيِيَ عن بينة »[٦] « ومن حيَّ » بالإدغام والإظهار . وفي « الإيضاح »[٧] : أن الإظهار أكثر في كلامهم .

فإن كان تحريك الياء الثانية عارضاً نحو : لن يحيَى ، لم يجز إلا الإظهار فقط .

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين في باب افتعل نحو : « اسْتَتَر » ، [٢/٢٢٧] و « اقْتَتَل » ، وحينئذ تنقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها ، وهو السين والقاف ، فتذهب همزة الوصل لحركة أوّل الفعل ، فيقال : ستّر ، وقتّل ، وحركة التاء فتحة ، فيفتح أول الفعْل ، ويجوز كسره ، فيقال : سِتّر ، وقِتّل .

---

(١) سورة الدخان ٢٤ . (٢) سورة هود ٦٦ .

(٣) سورة الحاقة ١٦ .

(٤) من قوله : « فأبو عمرو رأس » إلى قوله : « وأما عدم الجواز » سقط من أ .

(٥) ب ، ط : « إلا بما قرأ » ببناء الفعل للمعلوم .

(٦) سورة الأنفال ٤٢ .

(٧) في ب فقط : « الإفصاح » مكان : « الإيضاح » .

قال أبو حيّان : وهذه الكسرة ليست منقولة [١] ؛ إذ لا كسرة في التّاء المدغمة ، وإنما ذلك لأجل أنهم لما سكّنوا التاء لإدغامها في التاء ، وكانت فاء الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت الفاء على أصل التقاء الساكنين ، وذهبت همزة الوصل لتحريك الفاء .

ويقال في المضارع على لغة الفتح : « يَسَتّر » ، وفي الوصف [٢] : « مُستَرٌّ » و « مُستَرٌّ » بفتح السين . وعلى لغة الكسر : يَسِتّر ، ومُستَرٌّ ، ومُستِرٌّ بكسرها .

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين أول [٣] فعل مضارع بنحو : تَتَجَلّى ، وتَتَظاهر ، وحينئذ يؤتى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام . فيقال : اتّجَلّى ، واتّظاهَرَ .

ويجوز في هذا النوع حذف إحدى التاءين تخفيفاً، فيقال: تَجَلّى [٤] ، وتَظاهَر .

وهل المحذوف الأولى ، أو الثانية ؟ قولان : أصحهما الثاني ، وهو مذهب سيبويه والبصريين . وقال الكوفيون بالمحذوف الأولى ، وهي حرف المضارعة .

* * *

(ص) : فإن سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفك ، وكذا أفْعِل تعجباً خلافاً للكسائيّ ، أو بلزم أو بناء جاز ، فإن لم يُفَكّ حرّك الثّاني بالفتح مطلقاً ، أو ما لم يله ساكن ، فبالكسر ، أو بالكسر مطلقاً أو بالإتباع لفائه [٥] ما لم يله ضمير فبحركته ، أو ساكن فبالكسر لغات .

---

(١) كلمة : « منقولة » سقطت من أ .

(٢) من قوله : « وفي الوصف » إلى قوله : « يكسرها » سقط من أ .

(٣) أ : « أو » مكان : « أول » . تحريف .

(٤) ط فقط : « تجل » . تحريف .

(٥) أ : « لعائد » مكان : « إلقائه » . تحريف .

(ش) : إذا سكن المدغم لاتصاله بالضّمير المرفوع وجب الفكّ نحو : رددت ، وَرَدَدْنَا ، ورَدَدْتِ ، وَرَدَدْتُ ، ورَدَدْتُما ، وَرَدَدْتُم وَرَدَدْتُنَّ [١] .

ويجب الفك أيضاً إذا سكن في أفْعِل للتعجّب عند الجمهور نحو : أشدد بحمرة زيد .

١٨١٦ – • وأحْبِب إلينا أن تكون المُقَدَّما [٢] •

وذهب الكسائي : إلى أن أفعل في التعجّب يدغم ، فيقال : أحِبّ بزيد .

فإن سكن لجزم أو بناء جاز الفك ، وهو لغة الحجاز [٣] والإدغام وهو لغة غيرهم من العرب نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض ، فيقال : لم يَرْدُدْ ، ولم يَرُدَّ ، واردُدْ ، ورُدَّ ، فإن فكّ فواضح ، وإن أدغم حرّك الثاني من حرفَيْ التّضعيف تخلصاً من التقاء الساكنين ، وفي كيفية تحريكه لغات .

أحدها : أنه يُحرّك بالفتح مطلقاً سواء وليه ضمير نحو : رُدَّه ولم يَرُدَّه ، ولم يَرُدَّها أم ساكن نحو : رُدَّ المال ، ولم يَرُدَّ المال أم لا نحو : رُدّ ولم يَرُدّ .

الثانية : أنّه يحرك بالفتح في الحالة الأولى ، والثالثة دون الثانية وهي ما إذا وليه ساكن ، فإنه يكسر فيها على أصل التقاء الساكنين [٤] ، فيقال : رُدَّ المال ، ولم يَرُدَّ ابنُك .

الثالثة : أنه يحرّك بالكسر مطلقاً [٥] في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين .

---

(١) قيل أصله : « ردد تُمْنَ » فقلبت الميم نوناً ، وأدغمت النّون في النّون .
انظر تصريف العزى ٩ في تصريف : « نصر » وإسنادها إلى الضمائر .

(٢) سبق ذكره رقم ١٤٤٨ .

(٣) « وهو لغة الحجاز » سقط من أ .

(٤) « فيقال : رد المال ، ولم يرد ابنك » سقط من أ .

(٥) في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين سقط من أ .

الرابعة : انه يُحرّك بأقرب الحركات إليه نحو : رُدُّ ، وفِرِّ ، وعَضَّ إلا مع ضميري المؤنث والمذكّر الغائبين ، فيحرّك بحركة الضمائر ، نحو : عضُّهُ ، وردَّها ، وإلا فما بعده ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها ، فيكسر نحو :

١٨١٧ — * فغضَّ الطّرف [١] *

ورُدَّ ابنك .

* * *

(ص) : الثاني في المتقاربين ، ويتوقف على مخارج الحروف ، فالأصح أنها تسعة وعشرون [٢] ، وأسقط المبرد الهمزة ، وأن مخارجها ستة عشر تقريباً ، فأقصى الحلق للهمزة ، والألف ، والهاء . قال المهدويّ : مرتبات ، وغيره : في رتبة .

وقيل : الهمز أول ، وقيل بعد الهاء ، وقيل : لا مخرج للألف .

ووسطه للحاء والعين . قيل هكذا ، وقيل : عكسه .

وأدناه للغين والخاء ، وفيه القولان ، وأقصى اللسان وما فوقه للقاف ، وما يليه للكاف ، ووسطه للشين ، والجيم ، والياء .

وقدم أبو حيان : الجيم . والخليل : لا مخرج للياء .

وأول حافتيه ، وما يليهما من الأضراس للضّاد ، وهي من الأيسر أقيس . وقيل : تختص به ، وقيل : بالأيمن ، ولا ينطق بها .

وبالحاء [٣] غير العرب .

---

(١) قطعة من بيت جاء على النحو التالي :

فغض الطرف إنك من نُمـــير فلا كعباً بلغت ولا كلابا

وقائله جرير ديوانه ٧٥ .

(٢) أي عدد الحروف لا مخارجها . (٣) أ فقط : « بالخاء » .

وما دون طرفه لمنتهاه ، وما فوقه للام [١] ، وما دونه [٢] ، وفوق الثنايا للنون ، والراء ، وهي أدخل في ظهره [٣] . وقال قطرب ، والجَرميّ ، وابن دريد : مخرج الثلاثة واحد .

وما بين طرفه وأصول الثنايا للطاء ، والدّال ، والتّاء [٤] .

وما بينه وبين الثنايا للزّاي ، والسين ، والصاد ، وهي الصّفير .

وما بينه وما بين أطرافها للظاء ، والذال ، والثاء .

وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء .

وما بين الشفتين للباء والميم والواو [٥] .

وقال الخليل : لا مخرج للواو ، والمهدوى [٦] لها مخرج على حدة .

ولها فروع حسنة [٧] : همزة مسهلة . وخفة مخرجها الخيشوم . وألف إمالة وتفخيم وشين كجيم وصاد [٢٢٨/٢] كزاي .

وغيرها قبيحة [٨] ، والمهموسة : « سكت فحثّه شخص » . والشديدة : « أجِدُك تُطْبِقُ » .

---

(١) تعبير التسهيل : ٣١٩ « وما دون حافته إلى منتهى طرفه ، ومحاذى ذلك من الحنك الأعلى للاّم » .

(٢) في التسهيل ٣١٩ : « وما بين طرفة » مكان « وما دونه » .

(٣) أي في ظهر اللسان كما في التسهيل ٣١٩ .

(٤) من قوله : « وما بينه وبين الثنايا » إلى قوله : « وباطن الشفة السفلى » سقط من أ .

(٥) هذا النصّ منقول من التسهيل ٣١٩ ولم يشر إليه السّيوطي .

(٦) أحمد بن عمّار : أبو العباس المهدوىء المقرىء النحوي المفسر مات ٤٤٠ .

(٧) أي لهذه الحروف فروع تستحسن .

(٨) أشار إلى هذه الحروف القبيحة التسهيل : ٣٢ .

والمتوسطة : « ولينا عمر »[١] .

والمطبقة : ص . ض . ط ، ظ .

والمستعلية : « فظ خص ضغط » . والمذْلَقَة : « مربنفل » .

وغيرها مجهورة رخوة منفتحة منخفضة مصمتة على الترتيب .

والقلقلة[٢] : « قطب جد » . وقيل : التاء بدل الباء .

واللّينة : « واي » وهي والهمزة معتلة ، وقيل : هي صحيح ، وقيل : شبه المعتل .

والمنحرف : اللام . قيل : والراء ، وهي المكرر . والمهتوت : الهمزة . والهاوي : ما لا مخرج له .

ولا تدغم حروف : ضوى شفر في مقارب .

وجوز قوم إدغام الراء في اللام ، وهو الأصح ، ولا صغير في يده ، ولا حلقي في « ادخل » إلا الحاء في العين ، ولا ما يؤدي إلى لبس .

وأمّا غير ذلك فيجوز بقلب الأوّل مثله ، فالهاء ، والعين في الحاء . والخاء في الغين . والياء في الميم[٣] . والقاف في الكاف . وعكسهما والجيم في الشين . والتاء والطاء ، والظاء ، وشركاؤهما في بعضها ، وفي الصفيرية ، وفي الجيم ، والشين ، والضاد ، والفاء، واللام في : ت . ث . د . ذ. ر . ز . س . ش . ص . ض . ط . ظ . ن ، فإن كانت تعريفية فوجوباً ، والنّون الساكنة بغنّة في حروف « ينمو » ، وبدونها في الراء ، واللام ، وتظهر عند الحلقية ، وتخفى مع البواقي ، ومر قلبها مع الباء .

---

(١) في التسهيل ٣١٩ : « لم يروعنا » . وفي أ : « لن عمرو » . تحريف .

(٢) ط : « القلقة » . تحريف .

(٣) « والباء في الميم » سقطت من أ .

(ش) : القسم الثاني من الإدغام : إدغام المتقاربين ، وذلك يتوقّف على بيان مخارج الحروف .

ومخرج الحرف : هو الموضع الذي ينشأ منه الحرف . وتقريب معرفته أن يسكّن الحرف ، ويدخل عليه همزة الوصل ليتوصّل إلى النطق به ، فيستقر اللسان بذلك في موضعه ، فيتبيّن مخرجه .

وهذه المخارج هي من آخر الصّدر ، وما يليه من الحلق والفم إلى الشّفتين وإلى الخيشوم .

والحروف تسعة وعشرون . قال أبو حيان : ولا خلاف في ذلك إلا في الهمزة فزعم المبرّد : أنها ليست من حروف المعجم بدليل أنها لا تثبت على صورة واحدة ، فكأنها عنده من قبيل الضبط ، إذ لو كانت حرفاً لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف .

وردَّ بأنها لو لم تكن حرفاً لكان مِثْلُ : أحد ، وأهل [1] على حرفين ، وهو باطل ، لأن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف . وأما كونها لا شكل لها ، فلأنها روعي فيها التسهيل ولولا ذلك لكتبت ألفاً .

[مخارج الحروف]

والمخارج ستة عشر مخرجاً عند الخليل وسيبويه والأكثرين .

وذهب الجرميّ ، وقطرب ، والفرّاء ، وابن دُريد ، وابن كيسان على خلاف عنه : إلى أنها أربعة عشر مخرجاً .

وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء ، فهو عند هؤلاء مخرج واحد ،

---

(١) ط فقط : « وأجل » .

وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج . وعلى القولين فذلك على سبيل التقريب . وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجاً على حدة . وعبارة المتن في بيان المخارج بيّنة ، ولا يحتاج إلى إعادتها في الشرح ، فلنقتصر على ما يحتاج إلى التّنبيه عليه .

قولي : وقيل : الهمزة أوّل ، أي ، والألف ، والهاء بعدها ، كلاهما في رتبة ، وليست واحدة أسبق من الأخرى ، وبهذا يفارق القول الأول وهذا رأي الأخفش . والمراد بالأول رتبة : الأدخل في الصدر ، والذي رجّحه أبو حيان أن رتبة العين بعد الحاء ورتبة الغين قبل الخاء .

قال : والحاء مما انفردت بها العرب في كلامها ، ولا توجد في كلام غيرها .

والعين مما انفردت بكثرة استعمالها ، فإنها قليلة في كلام بعض الأمم ، ومفقودة في كلام كثير منهم .

قال : والضّاد أصعب الحروف في النطـــق . ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها ، وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم .

قال : والضّاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم .

وذهب الخليل : إلى أن الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين فعلى هذا يشركها غيرها فيه .

ومعنى شجرية : خارجة من شجر الحنك ، وهو ما يقابل طرف اللسان .

وقال الخليل : الشجرة : مفرج الفم أي منفتحه . وقال غيره: وهو مجتمع اللّحيين عند الصفقة .

وعلى رأي الأولين قال أبو حيان : خروج الضاد من الجانب الأيسر عند الأكثر ، والأيمن عند الأقل . ويحكى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه كان يخرجها من الجانبين معاً . وقال الصّيمري : بعض الناس يخرجها من اليسرى ،وبعض الناس يسهل

عليه إخراجها من الجهتين معاً . قال : وكلام سيبويه أيضاً يدل على أن الضّاد تكون من الجانبين .

وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة : إلى أن الجهة اليمنى تختص بها وقال أبو علي بن أبي الأحوص [1] : يتأتى [٢٢٩/٢] إخراج اللاّم من كلتا حافتي اللسان : اليمنى واليسرى إلا أنّ إخراجها من حافتّه اليمنى أمكن بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن .

وقال سيبويه : الراء أدخل من النّون في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام . وقال محمد القيرواني صاحب « الرعاية » : اختلاف مخرج اللام ، والراء ، والنون كاختلاف المخرج الذي فوقه من وسط اللسان ، وهو مخرج الشين والجيم والياء ، ولم يجعل ثلاثة مخارج ، بل جعل مخرجاً واحداً ، فكذلك هذه الحروف ينبغي أن تجعل كذلك .

وقال ابن أبي الأحوص : ما ذهب إليه سيبويه من أنها ثلاثة [2] مخارج هو الصّواب ، لتباين مخارجها عند اختبار المخرج في النطق بإسكانها ، وإدخال همزة الوصل عليها .

قال ابن أبي الأحوص : والصّاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها ، وهي قليلة في لغة بعض العجم ، ومفقودة في لغة كثيرٍ منهم وسميت حروف الصّفير [3] ...

---

(١) الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد الإمام أبو عليّ بن أبي الأحوص القرشيّ الفهريّ . له شرح الجمل ، مات ٦٧٩ .

(٢) كلمة : « ثلاثة » سقطت من أ .

(٣) « وسميت حروف الصفير » سقطت من أ ، والكلام متصل . وفي ب ، ط بعدها بياض إلى قوله : وقال أبو حيان .
وعلة التسمية بحروف الصفير كما قال ابن يعيش ١٠ : ١٣٠ ما نصه : « لأن صوتها كالصفير ، لأنها تخرج من بين الثنايا ، وطرف اللسان ، فيحضر الصوت هناك ، ويصفر به » .

وقال أبو حيان : فَصل المهدويّ الواو من الياء ، والميم ، وجعل لها مخرجاً على حدة ، فقال : الواو تهوى حتى تنقطع إلى مخرج الألف .

وأمّا الفروع الحسنة فهي التي توجد في كلام الفصحاء ، فالهمزة المسهّلة فرع المحققة ، والغُنّة فرع النون . والخيشوم الذي تخرج منه [1] هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الأعلى ، فهي صوت يخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنة ، ولكل ميم ساكنة ، فإنك لو أمسكت بأنفك لم تتمكّن من خروج الغنّة .

وقال أبو عمرو الصيرفي : الغُنّـــة : صوت مركب في جسم النون ، ومخرجه من الخيشوم ، وهو مؤخر الأنف المنجذب إلى داخل الفم وليس بالمنخر ، وألفا الإمالة والتفخيم فرع عن الألف المنتصبة التي ليس فيها ترقيق ولا تفخيم .

والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة . والصّاد التي كالزاي فرع عن الزاي الخالصة . والهمزة المسهّلة عند سيبويه حرف واحد ، وعند أبي سعيد ثلاثة أحرف : بينها وبين الألف ، وبينها وبين الواو ، وبينها وبين الياء .

قال أبو حيان : وكلا القولين صواب ، لأنك إن أخذتها من حيث مطلق التّسهيل فهي حرف واحد ، وإن أخذتها من حيث التسهيل الخاصّ كانت ثلاثة أحرف .

ويعبّر عن الهمزة المسهلة بهمزة بَيْن بَيْن ، ومعناه : أنها ضعيفة ليس لها تمكّن المحققة ، ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها . قال عبيد بن الأبرص :

١٨١٨ — نحمي حقيقتنا وبعـ ـضُ القَوْمِ يَسْقُط بَيْن بَيْنَا [2]

قال أبو الفتح : أي يتساقط ضعيفاً غير معتدّ به .

وألف التفخيم هي التي بين الألف والواو ، وقال سيبويه كقول أهل الحجاز :

---

(١) ط : الخيشوم الذي تخرج من هذه الغنة » تحريف .

(٢) ديوانه : ١٣٦ .

الصّلاة والزّكاة ، والحياة . ولذلك كتبت هذه بالواو .

وقال ابن خروف : الألفات أربع : ألف الطبيعة المعتادة ، وألف الإمالة وألف التفخيم ، والألف التي بين اللّفظين في مثل : الأبرار . قال : ومن ألف التفخيم ألف الاستعلاء في اسم الله تعالى ، ففتحت هي واللام قبلها .

والشّين كالجيم كقولهم في أشدق : أجدق بَيْن الشّين والجيم .

والصاد كالزاي هي التي يقل همسها قليلاً ، فيحدث فيها بذلك جهرٌ ما كقولك في « مصدر » : « مزدر » ، قال سيبويه : فصارت الحروف بهذه الفروع الستة خمسة وثلاثين .

وأما الفروع التي تستقبح ، وهي التي لا توجد في لغة من ترتضى عربيته ، ولا تستحسن في قراءة ولا شعر فهي كاف كجيم يقولون في كل : جمل ، قال ابن دريد : وهي لغة في اليمن كثيرة في أهل بغداد . وجيم ككاف يقولون : رجل : ركل فيقربونها من الكاف .

وجيم كشين ، وأكثر ذلك إذا سكنت ، وبعدها دال ، وتاء نحو قولهم في الأجدر : الأشدر ، وفي اجتمعوا : اشتمعوا .

قال أبو حيان : فإن قلت : ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عُدّت هذه مستقبحة ، وتلك مستحسنة فالجواب أنهم قربوا الحرف الضّعيف من الحرف القويّ في جعلهم الشّين كالجيم ، فلذلك كان من الفروع المستحسنة وذلك أن الجيم حرف شجريّ من وسط اللسان ، مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قويّ لجهره وشدّته . والشّين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته ، واستفاله ، وفيه بعض قوة لتفشّيه ، فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسناً ، وكان تقريب الجيم منه مستقبحاً ، ألا ترى أنهم عدوا في الفروع المستحسنة الصاد كالزايّ [٢/٢٣١] لهذا المعنى .

وصاد كسين « كـ« سابر » في « صابر » .

وطاء كتاء نحو : « تال » في طال ، وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً لفقد الطّاء في لسانهم .

وظاء كثاء نحو : ثالم في ظالم .

وياء كفاء وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم ، وتارة يكون لفظ الباء [1] أغلب نحو : « بلخ » ، و « أصبهان » .

وضاد ضعيفة نحو : أضَرْ في : أثر ، يقربون الثاء من الضاد ، كذا فسر مبرمان الضاد الضعيفة .

قال أبو حيّان : وفيه نظر . وقـال أبو عليّ : الضاد الضّعيفة إذا قلت : ضرب ولم تُشْبِع مَخْرجها ، ولا اعتمدت عليه ، ولكن تخفف ، وتختلس، فيضعف إطباقها .

قال أبو سعيد: وأظن الذين تكلّموا بهذه الأحرف المرذولة من العرب خالطوا العجم. وسين كزاي . وجيم كزاي وقاف بينها وبين الكاف ، فتمت الحروف بهذه الفروع ستة وأربعين حرفاً .

[ألقاب الحروف]

وأما ألقاب الحروف فذكرها النّحويون لفائدتين :

إحداهما لأجل الإدغام ليعرف ما يدغم في غيره لقربه منه في المخرج والصفة أو في أحدهما ، وما لا يدغم لبعده منه في ذلك .

والثانية : بيان الحروف العربيّة حتّى ينطق من ليس بعربيّ بمثل ما ينطق به العربيّ ،

---

(١) أ ، ط : « الفاء » مكان : « الباء » تحريف ، صوابه من ب .

فهو كبيان رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، فكما أن نصب الفاعل ، ورفع المفعول لحن في اللغة العربية . كذلك النطق بحروفها مخالفة مخارجها .

وسميت المهموسة لضعف الاعتماد عليها في مواضعها ، وجرى النفس معها حتى ضعفت فخفي النطق بها .

والهمس لغة : هو الصوت الخفيّ . وضدّها المجهورة : وهي ما أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النّفس أن يجري معـــه حتى ينقضي الاعتماد ، ويجري الصوت . والشدة : امتناع الصوت أن يجري في الحرف .

والفرق بين المجهور والشديد : أن المجهور يقوّي الاعتماد فيه ، والشديد يقوّي لزومه في موضعه .

والرخاوة : جري الصّوت في الحرف . والتوسّط : بين الشدة والرخاوة [1] .

وسميت المطبقة لإطباق اللّسان فيها على الحنك عند اللفظ بها ، وضدّها : المنفتحة ، لأنك لا تطبق اللسان بشيء منها على الحنك عند النطق بها [2] والانفتاح ضد الانطباق .

وسُمّيت المستعلية لأن اللسان يعلو إلى الحنك عند النطق بها ، فينطق الصوت مستعلياً بالريح .

وضدها : المنخفضة ، ويقال : المتسفّلة ، لأن اللسان لا يستعلي عند النّطق بها إلى الحنك ، بل يتسفل بها إلى قاع الفم عند النطق .

وسميت المذلقة لأنها من طرف اللّسان والفم ، وطرف كل شيء ذلقه .

وضدّها : المصمتة لأنها أصمتت فلم تدخل في الأبنيةِ كلّها .

قال الأخفش : أصمتت أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت

---

(١) ط : « الرخاء » .

(٢) « عند النطق بها » سقطت من ط .

خماسيّة فما فوق فلا تجد كلمة خماسية فما فوق في كلام العرب إلا وفيها من الحروف المذلقة أو الألف . ولا تنفرد المصمتة بكلمة خماسيّة .

وسميت أحرف القلقلة ، لأن الصوت يشتد عند الوقف عليها . والقلقلة : شدة الصوت .

وسمّيت المعتلّة ، لأن الإعلال والانقلاب لا يكون إلاّ في أحدها .

ومن قال : الهمزة حرف صحيح ، قال : لأنه يقبل الحركات الثّلاث . ومنهم من يقول : إنها حرف مشبه بحروف العلّة . قال أبو حيّان : وهذا حسن .

وسمّى اللام منحرفاً . وزاد الكوفيّون الراء فهما عندهم حرفا الانحراف ، قالوا : لانحرافهما عن مخرج النون .

وقال بعضهم : وصفت اللام بالانحراف ، لأنها انحرفت عن مخرجها إلى مخرج غيرها ، وعن صفتها إلى صفة غيرها .

وقال المهدويّ : سميت بذلك ، لأنها شاركت أكثر الحروف في مخارجها . وقال القيروانيّ : هي من الحروف الرّخوة ، لكنها انحرف اللسان بها مع الصوت إلى الشدّة .

وسمّى الرّاء المكرّر ، لأنها تتكرّر على اللّسان عند النطق بها ، كأن طرف اللسان يرتعد بها ، فكأنك نطقت بأكثر من حرف واحد .

وأظهر ما يكون التكرير إذا كانت الراء مشدّدة ، أو وقف عليها .

وسمّي الهمز المهتوت من الهت ، وهو عصر الصوت ، لأنها معتصرة كالتهوع أو من الهتّ وهو الحطم والكسر ، لأنّها يعرض لها الإبدال كثيراً فتنحطم وتنكسر .

وسمي الهاوي ، لأنه يهوى في الفم ، فلا يعتمد اللسان على شيء منها .

إذا تقرّر ذلك ، فلا يدغم في المتقارب ضاد ، ولا واو ، ولا ياء ، ولا ميم ولا شين ، ولا فاء ، ولا همزة ، ولا راء ، هذا مذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين [١] . وجوز أبو عمرو ، ويعقوب الحضرمي ، واليزيدي من البصريين ، والكسائي والفراء ، وأبو جعفر الراوسيّ [٢] من الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك وأبو حيان إدغام الرّاء في اللاّم نحو : « يغفر لمن يشاء » [٣] « واستغفر لهم الرسول » [٤] .

ولا يدغم حرف صفيري ، وهو [٥] [٢٣١/٢] : الصّاد ، والسّين ، والزاي في مقاربة مما ليس صفيريّاً .

ويدغم في مقارب صفيريّ ، فتدغم الصاد في السين وفي الزاي [٦] ، والسين في الصّاد والزّاي ، والزاي في الصاد والسين نحو : فحص سالم . فحص زاهر ، حبس صابر ، حبس زاهر ، أوجز صابر ، أوجز سالم .

وعند إدغام الصاد في السّين ، وكذا كل مطبق أدغم في غيره .

قال أبو حيان : بعض العرب يبقي الإطباق كما يبقي الغُنّة . في إدغام النون ، وبعضهم يذهبه . وقال سيبويه : كل عربي يرى [٧] إبقاء الإطباق وتركه .

ولا يدغم حرف حلقي في أدخل منه إلا الحاء في العين نحو : « فمن زُحْزِحَ عن

---

(١) ط : « وأكثر النحويون » . تحريف .

(٢) في النسخ الثلاث : « أبو جعفر الراوي » ولعل الصواب « أبو جعفر الرؤاسي » شيخ مدرسة الكوفة محمد بن الحسن بن أبي سارة .

(٣) سورة الفتح ١٤ .

(٤) سورة النساء ٦٤ .

(٥) « وهو الصاد والسّين والزاي » سقطت من أ .

(٦) من قوله : « وفي الزاي » إلى قوله : « وكذا كل مطبق » سقط من أ .

(٧) ب ، ط : « يعني » مكان : « يرى » .

النّار »[١] فلا تدغم الحاء في الهاء[٢] ، ولا الهاء في العين ولا العين ، في الهاء، وإن كانت العين أقرب مخرجاً إلى الهاء من الحاء لتباعدهما في الصّفات ، لأن الهاء مهموسة رخوة ، والعين مجهورة ، وفيها شدّة .

ولا يدغم من المقارب ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر نحو : أنملة لا يجوز فيها الإدغام ، لأنها لو أدغمت لأوهم أنها من المضاعف أي مما ضعف فاؤه وعينه ، لأنه لا يدري هل الأصل : أنملة أو أملة لأنّ كليهما[٣] وزنه أفْعِله .

وما عدا ما ذكر يجوز فيه الإدغام بأن يقلب الأول حرفاً مثل مقاربه الذي يليه ، ثم يدغم فيه .

مثال إدغام الهاء في الحاء : « أحبه حاتماً » . والعين في الحاء : « اقطع حبلك » . والحاء في الغين : « اسلخ غنمك » ، والغين في الخاء : « ادمغ خلفاً » والقاف في الكاف : « الحق كندة » ، والكاف في القاف : « أمسك قطفا »، والجيم في الشين « أخرج شطأه »[٤] ، والجيم في التاء : « المعارج تَعْرج » والطاء والظاء ، وشركاؤهما في المخرج وهي : الدال ، والتاء ، والذال والثاء في بعضها ، أي كل واحد من هذه الأحرف الستة يدغم في كلّ واحد من الخمسة الباقية .

مثال الطاء : اربط ظالما ، اربط دارما ، اربط تميما ، اربط ذئبا ، اربط ثابتا .

ومثال الطّاء : عظ طاهرا ، عظ دارما إلى آخره .

ومثال الدال : أبعد طاهراً إلى آخره .

ومثال التاء : أمقت طاهرا إلى آخره .

---

(١) سورة آل عمران ١٨٥ .

(٢) أ : « الحاء في الحاء » . تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث : « لأن كلاهما وزنه أفعله » . تحريف .

(٤) سورة الفتح ٢٩ .

ومثال الذال : خذ طاهراً إلى آخره .

ومثال إدغام هذه الستة من الصفيرية : اضبط صابراً . اضبط سالماً ، اضبط زاهرا .

واجعل في الباقي بدل اضبط أيقظ ، أبعد ، أمقت ، خذ ، لبث .

ومثال إدغام هذه الستة في الجيم : اضبط جعفراً، أيقظ جعفراً،أبعد جعفراً،اسكت جعفراً، خذ جعفراً . لبّث جعفراً وفي السين اضبط سالماً ، أيقظ سالماً ، ابعد سالماً ، أسكت سالماً خذ سالماً ، لبث سالماً .

وفي الضاد : اضبط ضمرة وهكذا .

ومثال إدغام الباء في الميم : اصحب مطرا ، وفي الفاء اضرب فاجراً .

ولا تدغم التاء في شيء من مقاربها نصّ عليه سيبويه .

وقد أدغم الكسائيّ الفاء في الباء في : « إنْ نَشَأْ نَخْسِف بهم »[1] . قال أبو حيّان : وهو مما انفرد به .

ومثال إدغام لام التعريف وجوباً في الأحرف الثلاثة عشر التّقوى ، الثبوت ، الدار ، الذكر ، الرضوان ، الزبور ، السراج ، الشمس ، الصّبر ، الضياء ، الظهر ، الطهر ، النور .

ومثال إدغام اللاّم غير التعريفية في هذه الأحرف جوازاً : « هل تنقمون »[2] هل ثوّب[3] » . « هل دنا » ، « هل ذهب » ، « هل رضى » ، « هل زار » ، « هل سار » ، « هل شكر » ، « هل صبر » ، « هل ضرب » ، « هل طبع » ، « هل ظفر » ، « هل نصر » .

---

(١) سورة سبأ ٩ .

(٢) سورة المائدة ٥٩ .

(٣) سورة المطفّفين ٣٦ .

والنون الساكنة . ومنها التنوين تدغم بغنة في الياء ، والنون ، والميم والواو نحو : « من يأت[١] » ، « إن نشأ[٢] » ، « مما رزقكم الله[٣] » . « من وال[٤] » . وتدغم بغير غنة في اللام ، والراء نحو : « من ربكم[٥] » ، « من لدنا[٦] » . وتظهر عند أحرف الحلق الستة نحو : « من آمن[٧] » . « من هاد[٨] » ، « من عاد[٩] » ، « من حكيم[١٠] » ، « من غفور »[١١] ، « من خلاق »[١٢] .

وتقلب ميماً عند الباء كما مرّ من الإبدال ، وتخفى عند بقية الحروف فصار لها أربعة أحوال أو خمسة .

---

(١) طه : ٧٤ .
(٢) سبأ : ٩ .
(٣) المائدة : ٨٨ .
(٤) الرعد : ١١ .
(٥) البقرة : ٤٩ وغيرها .
(٦) الكهف : ٦٥ .
(٧) البقرة : ١٢٦ .
(٨) الرعد : ٣٣ .
(٩) البقرة : ٢٧٥ .
(١٠) فصلت : ٤٢ .
(١١) فصلت : ٣٢ .
(١٢) البقرة ١٠٢ وفي ط : « من خلا » تحريف .